الفصل العاشر

الاقتصاد الدولي

الفصل العاشر
الاقتصاد الدولي
International Economics

1. مقدمة

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (International Trade) من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث.وتعتمد دراسة الاقتصاد الدولي، كما هي الحالة بالنسبة لفروع علم الاقتصاد الأخرى،على النظرية الاقتصادية العامة بفرعيها: الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) والاقتصاد الكلي (Macroeconomics).فمثلا، يدرس الاقتصاد الدولي، على مستوى الاقتصاد الجزئي، أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطارعلى تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل. أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر من خلالها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل والاستخدام والنمو الاقتصادي.

وبالرغم من أن دراسة الاقتصاد الدولي تتعلق بالمبادئ الأساسية التي تستخدم في دراسة الاقتصاد المحلي لقطر معين، وهي المشكلات المتعلقة بما يجب إنتاجه، وحجم الإنتاج، وتقنية الإنتاج، إلا أن الاختلاف هنا أن هذه المشكلات تدرس بالنسبة لعدة أقطار بدلاً من قطر معين. وبعبارة أخرى، تتعلق دراسة الاقتصاد الدولي بتحليل حالات وظروف ذات طبيعة خاصة. فنجد مثلاً، أن دراسة العلاقات الاقتصادية بين قطرين لا تقتصر على المعايير الكمية فقط، بحيث يمكن قياسها، وإنما تشمل أيضاً النظم والقوانين الاقتصادية السائدة في كل من القطرين، والاتفاقيات الثنائية والمعاهدات المعقودة بين القطرين لتنظيم حركة التجارة وتدفق رؤوس الأموال بينهما.

وسنركز في هذا الفصل على دراسة جانبين من الاقتصاد الدولي هما: **أولاً:** التجارة الدولية، وثانياً: المالية الدولية.أما موضوعات التجارة الدولية فتضم أنماط واتجاهات التجارة الدولية، وأسباب قيامها ووسائل ونظريات الحماية وانتقاداتها، ومبدأ مضاعف التجارة الخارجية. أما في المالية الدولية فسنركز على دراسة أسعار الصرف الأجنبي، وميزان المدفوعات ووسائل معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

2. التجارة الدولية

2-1 انماط واتجاهات التجارة الدولية

عندما يقوم قطر معين بشراء السلع والخدمات من أقطار أخرى تسمى هذه بالواردات (Imports).أما السلع والخدمات التي يبيعها هذا القطر للأقطار الأخرى فتسمى بالصادرات (Exports) .الجدير بالملاحظة ، أن جميع الأقطار، سواء كانت متقدمة أو نامية ، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة. فالولايات المتحدة، التي يشكل اقتصادها حوالي ثلث الاقتصاد العالمي، بحاجة إلى استيراد المواد الخام (وخاصة النفط) والسلع المصنعة (مثل السيارات) والعديد من السلع الأخرى أيضاً، مثل أجهزة التلفاز والمعدات الكهربائية المنزلية الأخرى والألبسة الجاهزة، وغيرها من السلع والخدمات التي قد تكون لها صناعة محلية أمريكية. كما تقوم بتصدير السيارات والثلاجات ومكائن الحفر والطائرات المدنية والعسكرية والمعدات الطبية وأجهزة الكمبيوتر، والعديد من المنتجات الزراعية كالقمح واللحوم، هذا بالاضافة إلى تصدير الكثير من الخدمات، مثل النقل الجوي والسياحة والخدمات المصرفية والتأمين.

2-1-1 تجارة السلع

تضم تجارة السلع كل من الصادرات والواردات السلعية للقطر.أما الصادرات السلعية فهي ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي

يباع للمستهلكين والمنتجين في الأقطار الأخرى.أما الواردات السلعية فتتكون من السلع الاستهلاكية والإنتاجية والوسيطة التي يعجز الاقتصاد عن إنتاجها بكفاءة محلياً، فيتم شراؤها من أقطار أخرى.

2-1-2 تجارة الخدمات

كما هو الحال في تجارة السلع، لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والاستشارية والسياحة وغيرها، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة وخدمات العمالة، من الأقطار النامية. حيث تشكل إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان، والأردن، وتركيا والفلبين والهند وغيرها.

فمثلاً تقدر تحويلات العمالة الأجنبية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بحوالي (25) مليار دولار سنوياً، 63% منها من المملكة العربية السعودية فقط و 15% من الإمارات العربية التحدة، والباقي من دول المجلس الأخرى.وتعتبر هذه التحويلات من أهم التسربات في ميزان المدفوعات، وتشكل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس. كذلك الحال بالنسبة للأقطار المتقدمة المصدرة للخدمات السياحية والتعليمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وأسبانيا، وإيطاليا وغيرها.حيث يقوم الملايين من السياح من جميع أنحاء العالم بقضاء إجازاتهم في هذه الأقطار وينفقون ملايين الدولارات فيها. كذلك ، ترسل الأقطار النامية، وخاصة الأقطار العربية، عشرات الآلاف من طلابها سنوياً لإكمال دراساتهم العليا في الجامعات الأجنبية وتتحمل الحكومات والأفراد مبالغ ضخمة سنوياً

لتمويل التعليم بالخارج، تستنزف نسبة كبيرة من احتياطيات هذه الأقطار من العملات الاجنبية.وبسبب محدودية الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية ولتقليل هذه النفقات المتزايدة قامت العديد من الأقطار العربية خلال السنوات العشر الماضية بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس الجامعات الخاصة لاستيعاب نسبة من الأعداد المتزايدة من خريجي الدراسة الثانوية لإكمال دراستهم فيها بدلاً عن الدراسة بالخارج وتوفير مئات الملايين من العملات الصعبة التي كان ينفقها هؤلاء الطلاب لاكمال دراستهم بالخارج . فقد بلغت نسبة الطلبة الذين يدرسون في الجامعات الخاصة في الأردن مثلاً أكثر من 35% من مجموع عدد الطلاب في المرحلة الجامعية البالغ عددهم حوالي 130 ألف طالب وطالبة في سنة 2003، مما يوفر للأردن حوالي 500 مليون دولار سنوياً.[1]

3. مبررات قيام التجارة الدولية

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى. في الواقع، إن من الصعب بالنسبة لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى، فقد يستحيل أن ينتج كل قطرجميع ما يحتاجه من السلع والخدمات، أو أن يتمكن من الإنتاج ولكن على حساب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

لقد أدى التخصص الدولي، أو تركيز كل قطر على إنتاج السلع التي يمتاز في إنتاجها عن الأقطار الأخرى بتكاليف أقل نسبياً، إلى زيادة الإنتاج الكلي للعالم وتصدير الفائض عن الحاجة المحلية إلى الأقطار الأخرى، لقاء الحصول على السلع

1-أنظر:عبدالوهاب الأمين (٢٠٠٢) « التعليم العالي الحكومي والخاص من المنافسة إلى التكامل والشراكة – دراسة لحالة الأردن»، مجلة الرابطة، الأمانة العامة لرابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي، المجلد الثالث، حزيران، عمّان، الأردن.

الأخرى التي يحتاجها.والواقع، لم يقتصر مبدأ التخصص على إنتاج السلع والخدمات التي تتلاءم وطبيعة الموارد الاقتصادية في كل قطر، بل تعدى ذلك إلى ظاهرة تخصص الأفراد في القطر الواحد في فروع المعرفة المختلفة التي تحقق لكل فرد أقصى المنافع الممكنة.

ويعزى تخصص الأقطار في إنتاج سلع معينة إلى حقيقة أن الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية غير موزعة توزيعاً متكافئاً في جميع الأقطار. فبعض الأقطار تتمتع بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة، أو بفائض في رأس المال، أو العمالة الماهرة بالمقارنة مع أقطار أخرى، بحيث تتمكن الدولة من الاستفادة من هذه المزايا والتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع القطر بميزة نسبية في إنتاجها كما سيأتي. ويمكن بهذه الطريقة زيادة الإنتاج العالمي من مختلف السلع وزيادة حجم التبادل التجاري بين الأقطار بأسعار تنافسية، في حين تكون كمية الإنتاج أقل، والخيارات أمام جمهور المستهلكين بالنسبة لأنواع السلع ونوعيتها محدودة، إذا ما حاول كل قطرتحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات.

3-1 قانون الميزة المطلقة

إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة (Law of Absolute Advantage) الذي جاء به آدم سمث (Adam Smith)، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار. حيث تقوم التجارة بين الأقطار، على أساس هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر، بسبب اختلاف ظروف الإنتاج أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.فمصر مثلاً، تستورد الشاي من سيلان بتكلفة أقل مما لو حاولت إنتاجه محلياً.كذلك الحال بالنسبة لاستيراد السلع الأخرى كالسيارات من اليابان أو ألمانيا و الأجهزة الكهربائية المنزلية من كوريا الجنوبية، والعطور من فرنسا، والتوابل من الهند، والبن من البرازيل، والأخشاب من كندا.

والمعدات الطبية والأدوية من الولايات المتحدة وبريطانيا .. وهكذا مقابل تصدير مصر لهذه الأقطار بعض السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها في الأقطار الأخرى المستوردة. كالقطن والمنسوجات والأثاث. وخدمات السياحة والعلاج.

2-3 مبدأ الميزة النسبية

لا تقتصر أسباب قيام التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة. فيمكن أن تكون التجارة الدولية مربحة لجميع الأقطار، حتى لو كان باستطاعة أحد الأقطار إنتاج أكثر من سلعة واحدة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في قطر آخر. ويعزى هذا التبرير لقيام التجارة لما يعرف بمبدأ الميزة النسبية (Comparative Advantage).

ويرجع أصل مبدأ الميزة النسبية إلى التحليل الاقتصادي الذي جاء به ديفيد ريكاردو (David Ricardo) ، حيث استخدم فيه ساعات العمل كوحدة قياس لتبرير قيام التجارة بين الأقطار على أساس المنافع المتبادلة (Mutual Advantage).ويمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي، فإذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول (10-1) التالي:

جدول رقم (10-1)

إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا

الدولة	إنتاج المنسوجات (وحدة)	إنتاج القمح (وحدة)	تكلفة الفرصة البديلة	
			لوحدة القمح (بوحدات من المنسوجات)	لوحدة المنسوجات (بوحدات من القمح)
سوريا	30	10	3	3\1
العراق	30	30	1	1

المنسوجات بملايين الأمتار والقمح بآلاف الأطنان سنوياً

يتضح من الجدول أعلاه أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح. حيث أن كل وحدة من القمح تكلف وحدة واحدة من المنسوجات. بينما تكلف الوحدة من القمح ثلاث وحدات من المنسوجات. إذا ما تم إنتاجها في سوريا. كما أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات حيث تصل تكلفة الفرصة البديلة للوحدة من المنسوجات 1/3 وحدة من القمح. بينما تصل تكلفة الوحدة من المنسوجات إلى وحدة كاملة من القمح إذا تم إنتاج المنسوجات في العراق. أي أن العراق هو الأكثر كفاءة في إنتاج القمح. بينما سوريا هي الأكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات.

فإذا افترضنا عدم وجود تجارة بين البلدين. وكان كل منهما يحقق الاكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح. لتضح من الشكل (10-1) التالي أن سوريا قد اختارت أن تنتج ثمان وحدات من القمح وست وحدات من المنسوجات لغرض استهلاكها المحلي . وذلك عند النقطة (S) على منحنى إمكانيات الإنتاج (AB).بينما اختار العراق أن ينتج عشر وحدات من القمح وعشرون وحدة من المنسوجات لغرض الاستهلاك المحلي عند النقطة(I)على منحنى إمكانيات الإنتاج (CD).

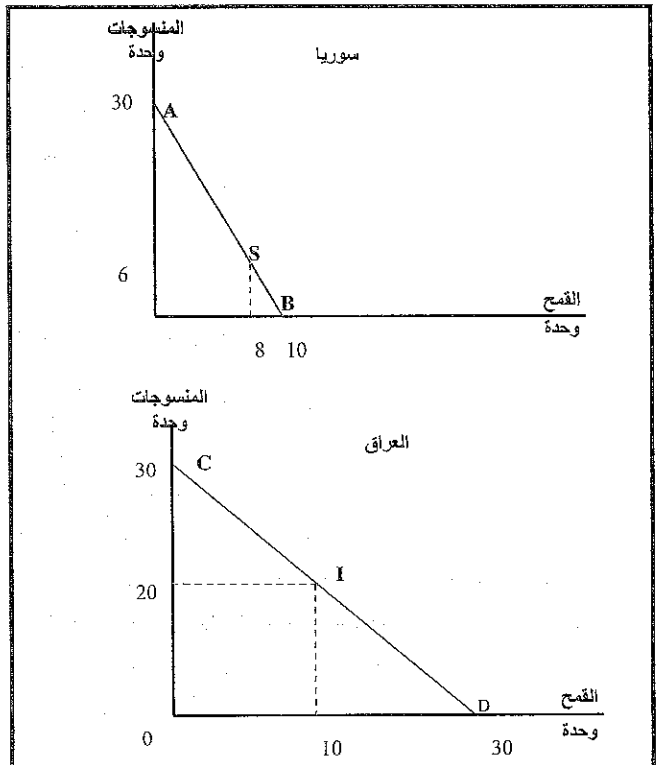

الشكل (10-1): منحنيات إفتراضية لإمكانيات الإنتاج والاستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الاكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين. فسوريا تنتج وتستهلك ثمان وحدات من القمح وست وحدات من المنسوجات، بينما ينتج العراق ويستهلك عشروحدات من القمح وعشرون وحدة من المنسوجات.

3-3 مكاسب التجارة

تتمثل مكاسب التجارة (The Gains from Trade) في إمكانية تخصص كل دولة في فرع الإنتاج الذي تتمتع فيه بميزة نسبية. فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي استهلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى. والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل

من المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما. وذلك كما يتبين من الجدول (10-2) التالي.

جدول رقم (10-2): إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا

الدولة	المنسوجات		القمح	
	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك
سوريا	30	6	00	8
العراق	00	20	30	10
المجموع	30	26	30	18
مكاسب التجارة	4 = 26 – 30		12 = 18 – 30	

يؤدي التخصص في الإنتاج وفق الميزات النسبية للدولتين إلى زيادة في إنتاج وإمكانيات الاستهلاك لكل من المنسوجات بمقدار 4 مليون متر والقمح بمقدار 12 ألف طن. ففي إطار التخصص والتبادل التجاري. يتمكن العراق من التخصص في إنتاج القمح وتصدير ما يزيد عن استهلاكه إلى سوريا . بينما تتمكن سوريا من التخصص في إنتاج المنسوجات وتصدير فائضها إلى العراق. وبذلك يتيسر للدولتين معاً المزيد من الإنتاج الذي يمكن أن يستخدم لزيادة الاستهلاك في القطرين من خلال زيادة حجم التجارة وارتفاع في المستوى المعيشي للسكان مقارنة بما كان عليه الحال في ظل الاكتفاء الذاتي من السلعتين.

وبالاضافة إلى المكاسب السابقة للتجارة، فالتجارة الدولية توسع آفاق الطلب المتاح للمنتجات المحلية، فيزيد الإنتاج وتتحسن الكفاءة الإنتاجية من خلال استغلال اقتصاديات الحجم،الأمر الذي يسهم في خفض تكلفة إنتاج الوحدة، وتحسن نوعية الإنتاج وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الأسواق العالمية. وهناك فوائد اخرى للتجارة تتمثل في استجابة الانتاج لتعدد أذواق المستهلكين،ويتضح ذلك جلياً بالنسبة لتصدير واستيراد السيارات الخاصة بين الأقطار الرئيسية المصنعه للسيارات مثل الولايات المتحدة واليابان والمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا. حيث أن هناك الكثير من المواصفات والمزايا التي يجدها المستهلك في بعض السيارات دون غيرها، فيما يتعلق بالحجم والشكل والتوفير في استهلاك الوقود وغيرها من المواصفات، وينطبق هذا كذلك على الأدوات الكهربائية المنزلية وغيرها من السلع.

4-3 شروط التبادل التجاري

تبين من التحليل السابق أن كل قطر يحقق بعض الفوائد نتيجة للتخصص في إنتاج السلع التي يكون للقطر ميزة نسبية في إنتاجها. أما الفوائد المتحققة من التجارة فيتم اقتسامها بين شركاء التجارة وفقاً للشروط السائدة للتبادل التجاري (The Terms of Trade)، التي يمكن تعريفها بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدة من سلعة أخرى يتم استيرادها. وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً. وتكون شروط التبادل التجاري لصالح القطر الذي يتخلى عن وحدات أقل من سلع معينه مقابل الحصول على وحدة من سلعة معينة. والعكس صحيح، أي تكون شروط التبادل التجاري

في غير صالح القطر الذي يتخلى عن عدد كبير من وحدات سلع معينة مقابل الحصول على وحدة من السلعة المستوردة. ويحسب معدل التبادل لأي قطر بقسمة قيمة صادراته على قيمة وارداته. أخيراً، تعتبر شروط التبادل التجاري من المؤشرات المهمة في تقويم العلاقات التجارية بين الأقطار.

4. وسائل حماية الصناعة الوطنية

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي، مع التنوع في الإنتاج للاستجابة لاذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية، وحتى بعض الاقطار المتقدمة، مثل الولايات المتحدة ما زالت تمارس وسائل عديدة تتسبب في إعاقة حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية.ومن أبرز وسائل الحماية التي درجت الدول على تطبيقها ما يلي:

4-1 التعريفة الجمركية

يقصد بالتعريفة الجمركية (Tariff) الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات.ويمكن أن تفرض هذه الرسوم إما على شكل ضريبة معينة على كل وحدة من السلعة المستوردة أو أن تفرض على قيمة السلعة (Ad Valorem). بالإضافة إلى حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية، تمثل الرسوم الجمركية مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية، خاصة في الدول التي لا تملك حكوماتها بعض الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز.

وقد بدأت الرسوم الجمركية في الانخفاض في جميع الأقطار المتقدمة منذ بداية العمل باتفاقيات الجات في سنة 1947، وذلك من خلال سلسلة من المفاوضات وخاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية

(WTO) في سنة 1995، حيث وصلت هذه النسبة في كثير من الأقطار، ومنها أقطار مجلس التعاون الخليجي، إلى 5% .كذلك ، أخذت الأقطار النامية الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها بصورة تدريجية، مستفيدة في ذلك من مهلة السنوات العشر التي منحتها لها المنظمة والتي انتهت بنهاية 2005.

2-4 نظام الحصص

ويقصد بنظام الحصص (Quota System) هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة.وفي حالات أخرى يتم وضع حد أعلى من أرصدة العملات الصعبة التي يمكن إنفاقها على استيراد بعض السلع. وتتشدد الحكومات (خاصة في بعض الأقطار النامية التي تعاني من نقص في العملات الصعبة) في تطبيق هذه الحدود بالنسبة لاستيراد السلع غير الضرورية أو الكمالية، وذلك لغرض تخصيص نسبة أكبر من العملات الصعبة المتوفرة لاستيراد السلع الإنتاجية (مصانع وآلات ومعدات) وبعض السلع الاستهلاكية الضرورية، خاصة الغذاء والدواء.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تلجأ بعض الأقطار إلى فرض بعض الإجراءات والقيود المتعلقة بالمواصفات المتصلة بالجوانب الصحية والبيئية والدينية. وقد أصبحت هذه القيود تستخدم في العديد من الأقطار كوسائل للحماية للالتفاف حول متطلبات خفض الرسوم الجمركية التي تمليها منظمة التجارة العالمية على تلك الدول. وقد وصفها البعض بالعوائق الرمادية للتجارة، نسبة لصعوبة تصنيفها كعوائق جمركية صريحة. ومن الانتقادات التي توجه إلى سياسة الحماية، أنها تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، كما أنها تحدّ من حرية الاختيار المتاحة للمستهلكين.

5. نظريات الحماية

من أهم النظريات التي تبرر الحماية:

(1) نظرية الصناعة الناشئة. (2) نظرية تنويع مصادر الدخل.

(3) نظرية حماية الأجور. (4) نظرية حماية الاستخدام .

(5) نظرية الأمن القومي. (6) نظرية الاغراق.

وسنتناول كل منها باختصار لبيان طبيعتها وما يوجه إليها من انتقادات:

1-5 نظرية الصناعة الناشئة

بما أن الصناعة الناشئة (Infant-Industry) تكون غير مكتملة التطور بعد، ويتمثل ذلك في ارتفاع تكلفة الوحدة وتدني جودة المنتج، لذلك فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية.لذلك، تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة عن طريق فرض الرسوم الجمركية العالية، أو بتطبيق نظام الحصص للحد من تدفق الواردات من السلع الأجنبية المماثلة. ويفترض بهذه السياسة أن تكون مؤقتة لحين اكتمال تتطور هذه الصناعات الناشئة من حيث الكفاءة الانتاجية والجودة (التكلفة) حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية، خاصة في السوق المحلية. ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذه النظرية النقاط الثلاث التالية :

أولا: إن الرسوم الجمركية ووسائل الحماية الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبة للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص.ويصح هذا أيضاً بالنسبة لصناعات القطاع العام، بحيث يصبح من الصعب جداً إلغائها في المستقبل.

ثانياً: إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التشبث بالحماية لفترات طويلة. وبعبارة أخرى، إنها ستعتمد على الحماية لضمان استمراريتها بدلاً من أن تتطور بسرعة لمنافسة الصناعات الأجنبية.

ثالثاً: تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو استخدام نظام الحصص إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين. لذلك، إذا كان لابد من حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية فربما كان الأفضل أن تمنح هذه الصناعة مساعدة مالية تمكنها من الاستمرار في الإنتاج في المراحل المبكرة لنموها، ومحاولة تطويرها إلى أن تتمكن من خفض تكاليف الإنتاج.

2-5 نظرية تنويع مصادر الدخل

يعتبر تنويع مصادر الدخل من أبرز مبررات حماية الصناعة المحلية، حيث أنها تمكن القطر من إقامة مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي. وتعزى ضرورة تنويع مصادر الدخل إلى خطورة الاعتماد على سلعة واحدة أو حتى عدد قليل من سلع التصدير، حيث تؤدي تقلبات الطلب العالمي على صادرات القطر إلى تقلبات في عوائده التصديرية، وبالتالي الإضرار بمصالحه الوطنية.

3-5 نظرية حماية الأجور

تقوم بعض الأقطار،وخاصة المتقدمة صناعيا، بحماية الأجور (Wage-Protection) فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الأجنبية المنافسة، من إنتاج الدول التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج، وخاصة الأجور. فالبلد الذي يتميز بارتفاع مستوى الأجور لا يمكنه منافسة منتجات قطر آخر يتميز بانخفاض مستوى الأجور، الأمر الذي قد يؤدي إلى انكماش

بعض الصناعات الوطنية وارتفاع مستوى البطالة (الهيكلية) وتردي مستويات الأجورفي غياب سياسة الحماية. والواقع أن هذه النظرية لا تسلم من بعض الانتقادات، ومن أبرزها:

أولاً: أنها تفترض أن العمل هو العامل الأساسي للإنتاج. في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج : كالمواد الخام ورأس المال والقدرات التنظيمية.

ثانيا: يمكن للأقطار النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بارتفاع مستويات الأجور، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات ذات التركيز العمالي، أي الصناعات التي تشكل الأجور فيها نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج.

ثالثاً: قد يكون من مصلحة المستهلكين في الأقطار التي تتميز بارتفاع الأجور الاستفادة من منتجات الأقطار التي تكون مستويات الأجور فيها منخفضة عن طريق التبادل التجاري.

4-5 نظرية حماية الاستخدام

تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الاستخدام (التوظف) وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستويات الدخل.أما الانتقادات التي توجه إلى هذه النظرية فهي ما يلي :

أولا: إن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والاستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة. فقد أثبت التجارب التاريخية أن وسائل الحماية التي تتخذها بعض الدول تؤدي في الأجل الطويل إلى ردود فعل مضادة من جانب الأقطار الأخرى (Retaliation).

الأمر الذي يعيق حرية التجارة ويقلل من حجمها. وبالتالي يؤدي إلى تدهور كفاءة استغلال الموارد ويقلل من رفاهية شعوب العالم.

ثانياً: تؤدي الرسوم الجمركية. ونظام الحصص إلى تكوين الاحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء. وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار على حساب مصلحة جمهور المستهلكين.

ثالثا: يرتكز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة وهي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد أيضاً. وبعبارة أخرى. إن التجارة الدولية ليست طريقاً باتجاه واحد. لذلك. تؤدي إجراءات الحماية إلى إعاقة التجارة. وبالتالي الحد من ارتفاع الدخل الحقيقي والاستخدام.

5-5 نظرية الأمن القومي

تبرر نظرية الأمن القومي (National Security) ضرورة حماية الصناعات العسكرية لاعتبارات الأمن القومي. إلا أن هذه الاعتبارات لم تعد مقنعة كثيراً وذلك لسببين :

أولاً: إن من الصعوبة بمكان في أوقات الحروب حماية بعض الصناعات دون غيرها بسبب مساهمتها في المجهود الحربي. فالعديد من الصناعات والأنشطة الاقتصادية لها مساهماتها غير المباشرة في المجهود الحربي.

ثانياً: إذا كان لا بد من حماية بعض الصناعات الاستراتيجية . فقد يكون من الأفضل تقديم إعانات مالية لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلاً من تقييد التجارة الدولية.

6-5 نظرية الاغراق

يحدث الاغراق (Dumping) عندما تقوم شركة أجنبية ببيع انتاجها في

الأسواق الخارجية بأسعار تقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي في هذه الأسواق والتخلص من منافسيها المحليين. لذلك. تعتبر سياسة الاغراق أحد المبررات لحماية الصناعة المحلية من خلال فرض الرسوم الجمركية على منتجات هذه المنشآت حماية للصناعات الوطنية. وتحرم لوائح منظمة التجارة العالمية ممارسة الإغراق. حتى لا تلجأ الدول المتضررة على إقامة العوائق في سبيل انسياب التجارة الدولية.

ويمكن الرد على هذه الحجة في نقطتين:

أولاً: أن من الصعب جداً الكشف عن ممارسة شركات التصدير لسياسة الإغراق. وذلك بسبب تعذر معرفة التكاليف الفعلية للإنتاج. وبالتالي صعوبة التحقق من أن سعر التصدير يقل عن تكلفة الإنتاج في السوق المحلي للشركة المصدرة. هذا بالاضافة إلى أن قيام الشركات الأجنبية ببيع انتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة قد يكون له ما يبرره لغرض زيادة المبيعات والأرباح إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على هذه المنتجات عالية. ويجب ألا نغفل أن توفر السلع بأسعار منخفضة يسهم في زيادة رفاهية المستهلكين في البلد المستورد بالرغم من آثاره السلبية على الصناعة المحلية. أي يجب الوقوف على الأثر الصافي للإغراق.

ثانيا: حتى إذا افترضنا جدلاً بأن الشركة الأجنبية قد أصبحت محتكرة للسوق المحلي عن طريق الإغراق. فإن أفضل وسيلة للتعامل مع هذه الحالة يتم من خلال وضع القيود والضوابط التي من شأنها حماية المستهلك. تماماً كما في حالة الاحتكارات المحلية.

6. مضاعف التجارة الخارجية

تهتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية (Foreign Trade Multiplier)

بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام لقطر معين. تعتبر الواردات أحد مكونات التدفقات الخارجة (التسربات) للدخل الإجمالي للدولة المستوردة.فمثلاً,زيادة استهلاك الأحذية الأجنبية في قطر معين معناه زيادة واردات الأحذية الأجنبية وتراجع مبيعات صناعة الأحذية الوطنية في هذا القطر وتدني أرباحها. وتكون النتيجة انخفاض الاستثمار في هذه الصناعة، وزيادة معدل البطالة بين عمال هذا القطاع. فإذا كانت هذه التحولات سمة عامة في غالب القطاعات الإنتاجية، فسيؤدي ذلك في النهاية إلى انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي على منتجات الصناعات الوطنية وإلى ارتفاع معدل البطالة . وبالتالي انخفاض مضاعف في الدخل والاستثمار والاستخدام في الاقتصاد بشكل عام عن طريق مضاعف الواردات.

أما الصادرات فتعتبر أحد مكونات التدفقات الداخلة (الحقن). فهي تمثل الأرصدة النقدية المستلمة من الخارج لقاء السلع والخدمات المنتجة محلياً والتي تم تصديرها إلى الدول الأخرى.فمثلاً، تؤدي زيادة الطلب الأجنبي على منتجات قطر معين إلى توسع الاستثمارات في القطاعات المنتجة للصادرات لغرض زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على العمال والمواد الأولية، والتي تؤدي بدورها إلى التوسع في القطاعات الأخرى المنتجة للسلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في إنتاج الصادرات. لذلك، تؤدي الزيادة الأولية في الصادرات إلى زيادة مضاعفة في الدخل والإنتاج، عن طريق مضاعف الصادرات.

يتضح مما تقدم، أن بالإمكان تفسير آثار التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام بواسطة نظرية مضاعف التجارة الخارجية، والتي تعني أن التقلبات في الصادرات أو الواردات تؤدي إلى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي.

تؤدي الزيادة في الصادرات إلى زيادة مضاعفة في الدخل القومي، إلا أن زيادة الدخل ستحفز أيضا على زيادة الواردات التي تعتبر بمثابة عملية تسرب إلى الخارج، وبالتالي التقليل من التأثير الكلي لمضاعف الصادرات على الدخل. وبعبارة أخرى، تؤدي الصادرات إلى زيادة مضاعفة في الدخل، بينما تؤدي الواردات إلى خفض مضاعف في الدخل الإجمالي. ويقاس الأثر الصافي للتغير في الصادرات والواردات معاً بمضاعف التجارة الخارجية، الذي يعتمد على أثر التغير في الصادرات بالمقارنة إلى التغير في الواردات.

7. المالية الدولية

لقد كانت دراسة الاقتصاد الدولي تقتصر سابقاً بالدرجة الأولى على نظريات ومشكلات التجارة الدولية.أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت العلاقات الاقتصادية بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول بل أيضاً على التدفقات المالية فيما بينها. لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية (International Finance) من أجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية.

تتعلق المالية الدولية بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات، إلى جانب حركة رؤوس الأموال الاستثمارية.لذلك، تهتم دراسة المالية الدولية بطبيعة المبادلات الدولية وتحركات رؤوس الأموال وكيفية رصدها في ميزان المدفوعات وتحليل تأثيراتها الاقتصادية.وكذلك الأساليب التي يمكن بواسطتها الحد من آثارها السلبية. سنبحث في هذا الجزء أولاً: أسواق الصرف الأجنبي وثانياً: ميزان المدفوعات ووسائل معالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات.

7-1 أسواق الصرف الأجنبي

تعتبر مجموعة أقطار الاتحاد الاوربي أكبر تجمع دولي يستخدم عملة

موحدة وهي اليورو. فقد أصبح هذا التجمع اعتباراً من 1/5/2004، يضم خمساً وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها 450 مليون نسمة . أي أكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة.أما باقي أقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها. ويعني هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة أو إلى عملة السداد التي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المصدرة. وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي . ويطلق على سعر استبدال الوحدة من عملة معينة بعملة أخرى بسعر الصرف (Foreign Exchange Rate) . ويوصف انخفاض سعر صرف عملة معينة مقابل العملات الأخرى بتدني قيمة العملة (Currency Depreciation). بينما يوصف ارتفاع سعر صرف عملة معينة مقابل العملات الأخرى، بزيادة أو تحسن قيمة العملة (Currency Appreciation).

7-1-1 وظيفة أسواق الصرف الاجنبي

تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة، كاليورو والباوند الاسترليني مثلاً،بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على الدولار الأمريكي أو الين الياباني لاستيراد السلع الامريكية أو اليابانية. وقد يحدث العكس بالنسبة لأقطار أخرى لديها كمية كبيرة نسبياً من الدولار الأمريكي وتجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من الدولار لقاء الحصول على اليورو أو الباوند الإسترليني.فكيف يستطيع الأفراد أو الأقطار الحصول على العملات الأجنبية؟

يمكن الحصول على العملات الأجنبية عن طريق أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات حسب آلية العرض والطلب، كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى. وتكون البنوك التجارية الكبيرة عادة هي التي تتعامل في الأسواق الرئيسية للصرف الأجنبي، مثل أسواق نيويورك ولندن وزوريخ وباريس وتورنتو وطوكيو. فإذا رغب أحد الأفراد

الحصول على عملة أجنبية أو استبدال عملة معينة لقاء عملة أخرى، فيمكنه الاتصال بأحد البنوك التجارية المحلية الذي يقوم بدوره بعملية المبادلة بواسطة أحد البنوك الكبيرة التي تتعامل في سوق العملات الأجنبية. إن الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل القوة الشرائية من قطر معين إلى قطر آخر ومن عملة معينة إلى عملة أخرى.

7-1-2 تأثيرات المبادلات الدولية

لنفترض بأن أحد المستوردين في العراق قد استورد ألف طن قمح من استراليا في شهر أيار/ مايو 2007 بقيمة مليون دولار استرالي، بواقع ألف دولار استرالي للطن، وقد دفع قيمة هذه الصفقة بواسطة شراء حوالة من أحد البنوك التجارية المحلية، أي الإيعاز إلى البنك بدفع ما يوازي قيمة الصفقة بالدولار الاسترالي إلى المصدر الاسترالي. ويعتمد مقدار الدولارات التي يدفعها البنك في مثل هذه الحالة على سعر الصرف بين الدينار العراقي والدولار الاسترالي في ذلك الوقت. فإذا افترضنا أن سعر صرف الدينار العراقي كان يعادل ألف دينار لكل دولار استرالي ، فمعنى ذلك أن قيمة استيراد ألف طن من القمح تعادل مليار دينار عراقي.

ويمكن أن نستنتج مما تقدم، أن للمبادلات الدولية بعض الآثار الاقتصادية أهمها:

أولاً: تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود إلى القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد.

ثانياً: يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج. وبعبارة أخرى، أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج.

ثالثاً: يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية، أي مركز ميزان مدفوعاته.

2-7 ميزان المدفوعات

تقوم منشآت الأعمال والمؤسسات والمصالح الحكومية في نهاية كل سنة بإعداد موازناتها التي تعكس نتائج فعالياتها خلال السنة وفيما إذا كانت قد حققت بعض الأرباح أو الخسائر.وتعتبر الموازنات من أهم المراجع الرسمية التي يعتمد عليها العديد من المعنيين لتقويم المركز المالي لهذه الشركات أو المؤسسات .

كذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الكلي، حيث تحرص كل دولة على تحقيق التوازن الخارجي لمعاملاتها مع الدول الأخرى وذلك باعداد كشف بمعاملاتها مع العالم الخارجي، أشبه إلى حد كبير بالموازنة السنوية التي تعدها أي شركة أو مؤسسة. ويدعى هذا الكشف بميزان المدفوعات.(Balance of Payments) الذي يوجز نتائج المعاملات الاقتصادية الدولية للقطر، وذلك برصد وتبويب المعاملات المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الخارج، وتلك المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الداخل.

ويمكن تعريف ميزان المدفوعات، بأنه عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة. وتشمل هذه المبادلات على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات وحركات تدفق رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل والمنح والهبات والمساعدات الخارجية.

كما، يعتبر ميزان المدفوعات لقطر معين على جانب كبير من الأهمية لجميع المعنيين في الشؤون الاقتصادية، ليس فقط بالنسبة للاقتصاديين، وإنما بالنسبة لرجال الأعمال، والبنوك التجارية ومراكز البحوث الاقتصادية والمالية.

2-1-7 مكونات ميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري

يشتمل الحساب الجاري (Current Account) على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.

وتسمى فقرة تجارة السلع (Commodity Trade) بالتجارة المنظورة (Visible Trade)،أي السلع التي تمرعبر الحدودالسياسية للقطر وتسجل في الدوائرالرسمية للجمارك.أما فقرة تجارة الخدمات (ServiceTrade) فتسمى بالتجارة غير المنظورة (Invisible Trade) ، وتشمل على خدمات النقل، السياحة، خدمات البنوك وشركات التأمين والنفقات والإيرادات الحكومية في الخارج.ويمثل جانب النفقات الحكومية في الخارج تكاليف الهيئات الدبلوماسية وطلبة البعثات في الخارج،وكذلك مساهمات الحكومة في المنظمات الدولية. ويمثل جانب الإيرادات الحكومية من الخارج ما تنفقه الحكومات الأجنبية على مؤسساتها الدبلوماسية وغيرها في القطر المعني.كذلك تشمل التجارة غير المنظورة على تحويلات العمالة الوطنية العاملة بالخارج وكذلك تحويلات العمالة الأجنبية العاملة داخل الدولة.ويطلق على الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات الميزان التجاري.فإذا كانت الصادرات أكبر من الواردات فمعنى ذلك أن القطر المعني يتمتع بفائض في الميزان التجاري (Trade Surplus) والعكس إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فمعنى ذلك ان القطر المعني يعاني من عجز في الميزان التجاري (Trade Deficit).

ثانيا: حساب رأس المال

ويشتمل حساب رأس المال (Capital Account) على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.ويشمل هذا الحساب كذلك على عمليات التغير في الموجودات الأجنبية للقطر

المعني والالتزامات الأجنبية المترتبة عليه.

7-2-2 توازن ميزان المدفوعات

يعتمد ميزان المدفوعات على ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج (Double-Entry Book Keeping) . ويعني هذا المبدأ أن كل معاملة تجارية يعبرعنها لأغراض المحاسبة بقيدين . فإذا كان قيدها الأول كحساب مدين (Debit Account) يكون قيدها الثاني كحساب دائن (Credit Account) .أي أن كل قيد مدين يجب أن يقابله قيد دائن.والعكس بالنسبة لأي قيد دائن، حيث يجب أن يقابله قيد مدين. ولتوضيح ذلك .نفترض أن المملكة العربية السعودية قد صدرت إلى الباكستان ما قيمته مائة مليون دولار من المنتجات النفطية. وتظهر هذه الصفقة في تجارة التصدير المنظورة كقيد دائن في ميزان المدفوعات السعودي.أما بالنسبة للباكستان فيمكنها أن تدفع قيمة هذه المنتجات النفطية بأي شكل من الأشكال سواء نقداً أو بتصدير سجاد يدوي.ويظهر ذلك كقيد مدين في ميزان المدفوعات السعودي.

لذلك، فإن مبدأ القيد المزدوج يضمن تعادل مجموع المبالغ المدينة مع مجموع المبالغ الدائنة.وبعبارة أخرى، إن ميزان المدفوعات يكون دائماً في حالة توازن بالمعنى الحسابي. أما في الواقع، فطالما أن ميزان المدفوعات لقطر معين هو عبارة عن خلاصة لعدد كبير جداً من المعاملات الدولية، لذلك فإن من غير المتوقع أن يتم التوازن بهذه الدقة. أي أن مجموع المبالغ المدينة يمكن أن يكون أقل أو أكثر من مجموع المبالغ الدائنة. ويمكن تصحيح هذه الفروقات بواسطة فقرة خاصة في ميزان المدفوعات يطلق عليها فقرة الأخطاء والحذوفات (Errors and Omissions)، وتعادل هذه الفقرة الفرق بين مجموع المبالغ المدينة الفعلية وبين مجموع المبالغ الدائنة الفعلية، حيث أنها تضاف إلى المجموع الأقل لغرض توازن ميزان المدفوعات .

وتعزى فكرة ضرورة توازن ميزان المدفوعات إلى أنه لا يمكن لأي قطر أن يستورد أكثر من صادراته، إلا إذا كان ذلك على حساب انخفاض احتياطاته من العملات الاجنبية أو الاقتراض أو الحصول على المنح من الخارج. كما لا يمكن لأي قطر أن يستورد أقل من قيمة صادراته ما لم يؤدي ذلك إلى زيادة احتياطاته من العملات الاجنبية. لذلك، فإن مجموع المبالغ المدينة يجب أن يعادل مجموع المبالغ الدائنة. فالعجز في الحساب الجاري لا بد من أن يقابله فائض مساوٍ له في حساب رأس المال. والفائض في الحساب الجاري لا بد أن يقابله عجز في ميزان رأس المال مساوٍ له تماماً. والجدير بالملاحظة، أن فقرة الأخطاء والحذوفات تعامل كجزء من حساب رأس المال، وذلك لأن المبادلات المالية قصيرة الأجل هي التي تكون على الأغلب سبب هذه الأخطاء.

7-2-3 معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

لما كان اختلال التوازن (Imbalance) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج. وتوجد هناك ثلاثة وسائل يمكن بواسطتها تحقيق هذا التوازن وهي:

أولاً: أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة.

وثانياً: تغيرات الأسعار والدخول.

وثالثاً: وسائل السيطرة الحكومية. ونأتي الآن لتحليل أثر كل من هذه الوسائل الثلاث على ميزان المدفوعات ومدى فاعلية كل منها في تحقيق التوازن.

أولاً: أسعار الصرف حرة

يعبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الأجنبية الأخرى.فإذا افترضنا أن سعر الدولار الأمريكي يعادل 120 يناً ياباني، فمعنى ذلك أن باستطاعة أي شخص أن يستبدل الدولار مقابل الحصول على 120 ين ياباني، والعكس كذلك.

ويتميز سوق الصرف في هذه الحالة بالمنافسة التامة، أي أن آلية العرض والطلب هي التي تحدد سعر العملة كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى. فالتغيرات في سعر صرف العملة هي نتيجة للتقلبات في عرض العملة والطلب عليها في سوق الصرف العالمي.

أما عملية تحقيق التوازن بواسطة أسعار الصرف الحرة فتتم عن طريق تأثيراتها على الصادرات والواردات . حيث تؤدي زيادة واردات اليابان مثلاً من السلع الأمريكية إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي، وبالتالي ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للين الياباني فيصبح سعر الدولار مثلاً 130 ين ياباني. وستؤدي هذه الحالة، أي انخفاض سعر الين الياباني بالنسبة للدولار، إلى انخفاض واردات اليابان من الولايات المتحدة، بسبب ارتفاع اسعار السلع الامريكية مقومة بالين. وكذلك زيادة واردات الولايات المتحدة من اليابان، بسبب انخفاض أسعار السلع اليابانية مقوّمة بالدولار الأمريكي، إلى أن يتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات في الدولتين.

ويمكن أن نستنتج أن أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة لها ثلاث مزايا مهمة وهي:

أولاً: أنها تؤدي إلى تصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية.

ثانياً: أنها تؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف.

ثالثاً: أنها لا تؤدي إلى فرض القيود على الاقتصاد المحلي.

وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بها وسيلة أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة، إلا أنها لا تخلو من بعض المساوئ ومنها:

أولاً: أنها تؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية، بسبب احتمال تغير سعر الصرف بين فترة عقد الصفقة التجارية، ووجوب السداد. ومن المحتمل أن تؤدي حالة المخاطرة هذه إلى تقليل التجارة بين الأقطار.

ثانياً: أنها تؤدي إلى تردي شروط التبادل التجاري (Terms of Trade) في القطر الذي انخفضت قيمة عملته في سوق الصرف. ولذلك يتوجب على هذا القطر أن يدفع مبالغ أكثر لقاء استيراد كميات أقل من السلع والخدمات قبل انخفاض قيمة عملته، أو تصدير كميات أكبر من السلع والخدمات لقاء الحصول على المبالغ نفسها من العملات الأجنبية التي كان يحصل عليها سابقاً.

ثالثاً: أنها تؤدي إلى الإضرار بالصناعات التصديرية وإلى التقلبات في مستوى الاستخدام والدخل.

ثانياً: تغيرات الأسعار والدخول

متى ما أمكن إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات أسعار الصرف ، مع بقاء مستويات الأسعار والدخول المحلية ثابتة، يصبح ذلك أيضاً ممكناً بالنسبة لتغيرات الأسعار والدخول، مع بقاء أسعار الصرف ثابتة.

فبالنسبة للتغيرات في الأسعار، فإنها يمكن أن تؤدي إلى التأثيرات نفسها التي تحدثها عادة التغيرات في سعر صرف العملة. فمثلاً: إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين،بسبب زيادة الواردات على الصادرات فسيؤدي انخفاض أسعارالسلع المحلية، نتيجة لانخفاض الطلب عليها، إلى زيادة الطلب عليها في الخارج، ومن ثم زيادة الصادرات، وبالتالي استعادة التوازن في ميزان المدفوعات. والعكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات على الواردات ، حيث سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، نتيجة لزيادة الطلب عليها، ومن ثم انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي إعادة توازن ميزان المدفوعات.

أما بالنسبة للتغيرات في الدخل القومي في اقتصاد يحقق فائضاً في الحساب الجاري، فتؤدي زيادة مستوى الدخل المحلي، مع بقاء المستوى العام للأسعار وسعر الصرف دون تغيير، إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض الفائض التجاري واستعادة التوازن. ويحدث العكس في حالة الاقتصاد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري عند انخفاض الدخل. فيؤدي انخفاض الدخل في هذه الحالة إلى تقليل الطلب على الواردات وزيادة الصادرات، الأمر الذي يسهم في النهاية في التخلص من العجز واستعادة التوازن. لذلك، يمكن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الآثار التي تحدثها التغيرات في الدخل.

ثالثاً: وسائل السيطرة الحكومية

لقد اقتصرت الوسائل السابقة لمعالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على آلية السوق الحرة. ونأتي الآن لبحث وسيلة أخرى مختلفة تماماً وهي فرض السيطرة الحكومية المباشرة على المبادلات الدولية. ويمكن تقسيم وسائل السيطرة الحكومية إلى مجموعتين هما: وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي أو ما يعرف بالرقابة

على النقد الأجنبي ووسائل السيطرة التجارية.

أما بالنسبة لوسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي، فإن الأمر يتطلب حصر بيع وشراء جميع العملات الأجنبية في البنوك والأجهزة الحكومية، حيث تحدد الحكومة أسعاراً متباينة لبيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً لأولويات أهداف السياسة الاقتصادية للدولة. وتسمى هذه السياسة بنظام أسعار الصرف المتعدد (Multiple Foreign Exchange System)، حيث يقوم البنك المركزي بفرض أسعار عالية بالنسبة لبعض العملات الأجنبية المطلوبة لاستيراد السلع غير الضرورية (الكمالية)، بينما يفرض أسعاراً منخفضة لاستيراد السلع الضرورية، كالمواد الأولية والمعدات الرأسمالية. كما يمكن بيع العملات الأجنبية بأسعار مرتفعة للحد من الواردات، وشراء العملات الأجنبية من المصدرين بأسعار مرتفعة لتشجيع الصادرات.

ويتطلب نظام مراقبة تحويلات النقد الأجنبي قيام الحكومة بتحديد الأولوية في استيراد السلع والخدمات. ويمكن تنفيذ هذه السياسة بواسطة تخصيص الموجودات من العملات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية بصورة تنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ومتطلبات تنفيذ خطط التنمية.

لقد لجأت معظم الأقطار النامية إلى فرض الرقابة على تحويلات النقد الأجنبي لأسباب عديدة، لعل من أبرزها محدودية احتياطيات تلك الدول من النقد الأجنبي، وضرورة استغلال حصيلة الدولة من النقد الأجنبي بما يضمن توفير التمويل اللازم لاستيراد احتياجات تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية. ومن أبرز فوائد هذه الطريقة أنها تعتبر وسيلة مباشرة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

ومن أهم مساوئ الرقابة المركزية على تحويلات النقد الأجنبي أنها تؤدي إلى تقييد استيراد بعض السلع لصالح المنتجين المحليين، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع وحدوث التضخم، وبالتالي تراجع الصادرات وزيادة حدة العجز في الميزان التجاري. كما أنها تؤدي إلى تشجيع ظهور السوق السوداء للعملات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تؤدي سياسة تحديد الواردات إلى ردود فعل انتقامية من قبل الأقطار التي تضررت مصالحها نتيجة لهذه السياسة، وبالتالي تقليل حجم التجارة، والإضرار بالاقتصاد الدولي.

أما بالنسبة للرقابة على التجارة الخارجية، فيمكن للحكومة أن تستخدم سياسات وإجراءات تجارية معينة بهدف معالجة العجز في ميزان المدفوعات. وتتخذ هذه السياسات والإجراءات أشكالاً عديدة: كالتعريفة الجمركية،أو نظام الحصص لتحديد الواردات، وكذلك فرض ضرائب خاصة على تحويلات رؤوس الأموال والسفر إلى الخارج لأغراض السياحة. كما يمكن للحكومة أن تتبنى سياسات تستهدف تشجيع الصادرات، كمنح الإعانات للصناعات التصديرية وإعفائها من الضرائب لفترة معينة ... الخ. وينتقد بعض الاقتصاديين هذه السياسة بحجة أنها تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وكذلك إلى ردود فعل عدائية من قبل الأقطار الأخرى، وبالتالي تقليل حجم التجارة.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن معظم الأقطار النامية تجد نفسها مضطرة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة والممكنة من أجل ترشيد استخدام احتياطياتها المحدودة من العملات الصعبة، وتخصيص المتاح منها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب أولويات محددة بما ينسجم وتحقيق أهدافها الإنمائية.

الفصل الحادي عشر
التنمية الاقتصادية

الفصل الحادي عشر
التنمية الاقتصادية[1]
Economic Development

1- مفهوم التنمية الاقتصادية

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي بنسبة تفوق معدل نمو السكان. ويستخدم عادة معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي (أي باستبعاد التضخم النقدي) كمقياس لتحسن مستوى رفاهية المجتمع.

لهذا كانت استراتيجيات التنمية الاقتصادية قبل عقد السبعينات تنظر إلى التنمية باعتبارها ظاهرة اقتصادية تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التصنيع السريع وإحداث تغيرات في الهياكل الإنتاجية، بحيث تنخفض حصة القطاع الزراعي وتزداد حصة القطاعين الصناعي والخدمي في الناتج القومي بصورة مستمرة.أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية (أي المؤشرات الاجتماعية والسياسية)،كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية وغير ذلك من المؤشرات المهمة الأخرى، فإنها لم تحظى باهتمام كاف من جانب متخذي القرارات (النخبة) في الأقطار النامية، الذين غالباً ما يركزون اهتمامهم على ما يمكن تسميته «بالتنمية المتحيزة»(Baised Development) لصالح المناطق الحضرية (على حساب المناطق الريفية)، كإنشاء الطرق

1- [1] انظر: عبدالوهاب الأمين وفريد بشير (2007) : اقتصاديات التنمية والتخطيط، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، بغداد.

والجسور الحديثة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية في المدن الكبيرة مع استمرار حرمان سكان الريف من أبسط متطلبات الحياة كتوفير المياه الصالحة للشرب، والكهرباء، وبناء الطرق الريفية، والمدارس، والمستوصفات، وإنشاء الصناعات الحرفية من أجل خلق فرص العمل وامتصاص البطالة العالية، ومعالجة الفقر.

وقد شهد عقد السبعينيات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولاً من مجرد الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي. فقد ثبت من تجارب التنمية الاقتصادية في معظم الأقطار النامية (وبخاصة في أمريكا اللاتينية) أن الكثير من هذه الأقطار استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي (رغم أهمية هذا المؤشر بالنسبة لتوفير الشرط المادي والكمي للتنمية)، إلا أن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان (وبخاصة في المناطق الريفية) بقيت منخفضة إن لم تتدهور إلى مستويات أدنى من السابق. ويدل هذا على أن التنمية بمفهومها الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها هذه الأقطار والمتمثلة في الفقر، والبطالة، وسوء توزيع الدخل، وتردي نوعية الحياة التي تعيشها المجتمعات الريفية. لذلك، بدأ اهتمام الاقتصاديين ومتخذي القرارات في هذه الأقطار منذ عقد السبعينيات يتحول باتجاه التنمية الشاملة، وذلك من خلال تبني السياسات الهادفة إلى إزالة أو تقليل الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي. وقد أصبحت هذه الأهداف بمثابة المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الإنمائية لأي قطر.

ويؤكد كتاب التنمية " بأن التنمية يجب أن تعني توسيع الخيارات المتاحة لجميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص في كافة المجالات". كذلك، تشتمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي،

ولا سيما فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية، وإثراء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة. وبعبارة أخرى، يجب أن ينظر إلى التنمية الشاملة باعتبارها عملية متعددة الأبعاد والأهداف وأنها تعني حدوث تغيرات كبيرة في البنى الاجتماعية والمؤسسية والتي من شأنها إحداث تحولات نوعية في المجتمع بحيث تؤدي إلى تعميق الشعور بالانتماء والولاء للوطن، وبالتالي خلق الحوافز المعنوية للعمل الدؤوب من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة.

2. أثر التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية

بعد أن أخفقت معظم الأقطار النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، جاء عقد الثمانينيات ليقضي على معظم هذه الآمال بسبب التحولات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه الأقطار مما أدى بكثير من الكتاب المعنيين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية «بالعقد الضائع». فعلى الصعيد الاقتصادي، شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينيات. أما على الصعيد السياسي، فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة في أوائل عقد التسعينيات وتحولها (وكذلك أقطار أوروبا الشرقية) من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية للقوة التساومية التي كانت تتمتع بها الأقطار النامية في علاقاتها الدولية نتيجة لنمو وتطور حركة عدم الانحياز خلال الفترة السابقة لهذه الأحداث.

شهد العالم خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي الحوار بين الشمال والجنوب، دون تحقيق أي نتائج ملموسة، بل كان من نتائجها المزيد

من هيمنة الأقطار المتقدمة على الاقتصاد العالمي. فقد نجحت أقطار أوروبا الغربية تحقيق وحدتها الاقتصادية الكاملة في بداية عام 1993، والسير بخطى حثيثة لتحقيق وحدتها النقدية بعد طرح اليورو في مطلع عام 1999،وربما تحقق وحدتها السياسية بحلول عام 2025.كذلك،شهد عام 1993 استكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك للإجراءات الدستورية اللازمة لبدء تطبيق بنود اتفاقية التجارة الحرة فيما بينها والمعروفة باسم (North American Free Trade Agreement- NAFTA)، هذا ومن المتوقع انضمام بعض أقطار أمريكا اللاتينية (وفي مقدمتها تشيلي) إلى هذه الاتفاقية خلال السنوات القليلة القادمة، مما قد يتطلب تغيير اسم هذه الاتفاقية من الناحية الجغرافية. كذلك، بدأت اليابان تكثف من جهودها مع بعض أقطار جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي مواز.

لقد كان من نتائج هذه التحولات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات وأوائل التسعينات، تحول اهتمام الأقطار المتقدمة نحو دعم الأنظمة الجديدة في روسيا الاتحادية وأقطار أوروبا الشرقية (على حساب الأقطار النامية) لتمكينها من تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية الواسعة باتجاه اقتصاد السوق الحر ومحاولة دمج اقتصادات هذه الأقطار بالاقتصاد العالمي الجديد الذي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على مسيرته. بالإضافة إلى ما تقدم، فقد شهد عقد الثمانينات وأوائل التسعينات تراجع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الأقطار النامية وزيادة أعباء المديونية الخارجية وانخفاض نسبة المعونات الاقتصادية من جانب الأقطار المتقدمة، بسبب إعادة النظر في أولوياتها السياسية لصالح الأنظمة الجديدة في روسيا وأوروبا الشرقية من جهة. وكذلك استمرار الركود الاقتصادي في الأقطار المتقدمة وتبنيها لسياسات تخفيض الإنفاق الحكومي من أجل تقليص العجز في الموازنة الحكومية.

3. خصائص الأقطار النامية

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة معينة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أن هناك سبع خصائص عامة تنطبق وبدرجات متفاوتة على معظم الأقطار النامية. وهذه الخصائص هي:

(1) انخفاض المستوى المعيشي للسكان. (2) انخفاض إنتاجية العامل. (3) ارتفاع معدلات نمو السكان. (4) ارتفاع معدلات البطالة.

(5) الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية.

(6) التبعية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

(7) محدودية أو غياب المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات.

نتناول كل منها بشيء من التفصيل في الجزء التالي.

3-1 انخفاض مستويات المعيشة

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة للبلدان النامية على انتشار الفقر، وتردي مستويات خدمات الصحة والتعليم، وارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال، وانخفاض معدل العمر المتوقع عند الولادة. ومن أهم المؤشرات التي تستخدم عادة لأغراض المقارنة بين مستويات المعيشة في الأقطار النامية والأقطار المتقدمة هي:

(1) معدل الدخل الفردي. (2) عدالة توزيع الدخل القومي.

(3) مستوى الفقر المطلق. (4) معدلات التغذية. (5) نسبة الأمية.

وسنحاول فيما يلي تحليل هذه المؤشرات وتوضيح مدى انعكاساتها السلبية على مسيرة التنمية الشاملة في هذه الأقطار.

2-3 انخفاض معدلات الدخل الفردي

يتضح من الجدول (11-1) التالي أن الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النامية في سنة 2007 يقدر بحوالي 22,000 مليار دولار، أي حوالي 37% من الناتج المحلي العالمي والذي يقدر بحوالي 60,000 مليار دولار، بينما قدر عدد سكان الدول النامية بحوالي 5,110 مليون نسمة، وهو ما يمثل نحو 80% من مجموع سكان العالم الذي قدر بحوالي 6,400 مليون نسمة في ذات السنة. أما بالنسبة للبلدان المتقدمة، فبالرغم من أن عدد سكانها يقدر بحوالي 1290 مليون نسمة، أي حوالي 20% من مجموع سكان العالم، إلا أن حصتها من مجموع الإنتاج العالمي تزيد عن 63%.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط الناتج المحلي الفردي في الأقطار المتقدمة، الذي قدر بحوالي 29,380 دولار في سنة 2007، يزيد بحوالي سبعة أضعاف على مثيله في الأقطار النامية، الذي يقدر بحوالي 4,325 دولار في العام ذاته. أما عن الفجوة بين الغنى والفقر، فنجد أن متوسط الدخل الفردي في الولايات المتحدة يقدر بحوالي 38,710 دولار في عام 2007، وهو يمثل أكثر من 24 ضعفاً مقارنة بمتوسط دخل الفرد في الحبشة الذي يبلغ معدل الدخل الفردي فيه نحو 820 دولاراً.

وقد ازدادت الفجوة في معدل الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة اتساعاً خلال عقد التسعينات، مقارنة بما كانت عليه طيلة العقود الثلاثة السابقة، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم الأقطار النامية من جهة، واستمرارية ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الأقطار من الجهة أخرى.

وبينما كانت معدلات نمو الدخل الفردي منخفضة في العديد من بلدان آسيا، باستثناء كوريا الجنوبية وإندونيسيا، وأفريقيا خلال عقد الثمانينات والنصف الأول من عقد التسعينيات، كانت سالبة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وبيرو، حيث كان الدخل الفردي يتراجع في العقد الماضي.

الجدول (11-1) توزيع الناتج المحلي الإجمالي والسكان في العالم سنة (2007)*

مجموعات أقطار العالم	** الناتج المحلي (مليار دولار)	السكان مليون نسمة	% من الناتج العالمي	% من سكان العالم
العالم	**60.000**	**6.400**	**100٪**	**100٪**
أولا: الأقطار المتقدمة	**37.900**	**1.290**	**63.2**	**20.2**
1. الولايات المتحدة الأمريكية	12.000	310	20	4.8
2. المجموعة الأوروبية (25)	12.000	450	20	7.0
3. اليابان	3.900	128	6.5	2.0
4. روسيا	1.540	145	2.6	2.3
ثانيا : الأقطار النامية	**22.100**	**5.110**	**36.8**	**79.8**
أ. شرق آسيا والباسفيك	**11.000**	**1.930**	**18.3**	**30.2**
1.الصين	8.160	1.310	13.6	20.5
2. كوريا الجنوبية	980	50	1.6	0.9
3. اندونيسي	900	222	1.5	3.5
4. تايلاند	555	65	0.9	1.0
ب.جنوب آسيا	**4.000**	**550**	**6.7**	**8.6**
1. الهند	3.680	1.080	6.1	16.9
ج . أمريكا اللاتينية والكاريبي	**4.000**	**550**	**6.7**	**8.6**
1. البرازيل	1.600	180	2.7	2.8
2. المكسيك	1.070	110	1.8	1.7
د. أفريقيا . جنوب الصحراء	**1.300**	**720**	**2.2**	**11.2**
ه.الأقطار العربية	**1.800**	**320**	**3.0**	**4.8**

* تقديرات أولية استناداً إلى المصادر التالية :

1. The World Bank(2008) World Development Indicators
2.UNDP (2008) Human Development Report

** معيار القوة الشرائية المتكافئة. يأخذ في اعتباره الفرق في تكاليف المعيشة بين الدول فيعطي قياسا أكثر دقة للناتج المحلي الإجمالي

أما بالنسبة للزيادة التي طرأت على الفجوة بين معدل الدخل الفردي في الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، فيتضح من الجدول (11-2) التالي أن متوسط الدخل الفردي في أغنى دول العالم والذي كان يعادل 30 ضعفاً مقارنة بالدخل الفردي في أفقر دول العالم في سنة 1960، قد زاد إلى حوالي 60 ضعفاً في نهاية عقد الثمانينيات، وإلى 88 ضعفاً في أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين. ومن غير المحتمل أن تنخفض هذه الفجوة بدرجة ملموسة خلال العقد الحادي والعشرين.

الجدول (11-2) : توزيع الدخل العالمي بين أغنى وأفقر 20% من سكان العالم (1960-1999)

السنة	من الدخل العالمي %		الدخل النسبي
	أفقر 20%	أغنى 20%	الأغنى إلى الأفقر
1960	2.3	70.2	1/30
1970	2.3	73.9	1/32
1980	1.7	76.3	1/45
1990	1.4	85.0	1/61
1999	1.0	86.0	1/88

المصدر: UNDP, Human Development Report, 1999

3-3 سوء توزيع الدخل القومي

تقدر حصة أفقر 20% من سكان العالم في سنة 1990 بحوالي 1.4% من الدخل العالمي، وانخفضت إلى 1% في سنة 1999. وهذا يعكس زيادة التفاوت الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء في العالم. فمن الضروري أيضاً التعرف على الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء

ضمن البلد الواحد في الأقطار الفقيرة ذاتها.

لا شك أن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل تلاحظ بدرجات متفاوتة في جميع بلدان العالم الغنية والفقيرة، إلا أن الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء تعتبر أكثر حدة في الأقطار الفقيرة بالمقارنة بالأقطار الغنية. فمثلاً، نجد أن درجة التفاوت في توزيع الدخل القومي في بعض الأقطار النامية مثل البرازيل، الإكوادور، كولومبيا، المكسيك، فنزويلا، كينيا، وجنوب أفريقيا أكثر حدة بكثير مما هي عليه في بعض الأقطار الأخرى مثل الهند، تنزانيا، تشيلي، ماليزيا، وكوستاريكا. أما بالنسبة للفجوة بين الأغنياء والفقراء في الأقطار المتقدمة مثل كندا، السويد، اليابان، سويسرا، وغيرها فنجد أنها أقل بدرجة كبيرة مقارنة بما هي عليه في الأقطار النامية، وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها غياب الأنظمة الضريبية الكفؤة والنزيهة وانتشار الفساد الإداري في الأقطار النامية.

ولا توجد هناك علاقة واضحة بين مستويات الدخل الفردي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل القومي. فمثلاً، نجد أن الدخل الفردي في بعض الأقطار، مثل كينيا، يقارب معدل الدخل الفردي لبلدان أخرى، مثل الهند، إلا أن درجة التفاوت في توزيع الدخل بين أغنى 20% وأفقر 20% من السكان في كينيا يفوق كثيراً التفاوت في الدخل الفردي في الهند. وتؤكد هذه الظاهرة أهمية حقيقة أن التنمية الاقتصادية لا يمكن قياسها فقط على أساس مستوى الدخل الفردي، بل لا بد أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار مدى عدالة توزيع الدخل في كل بلد. أي بعبارة أخرى، معرفة مدى عدالة توزيع ثمار التنمية.

4-3 الفقر المطلق

تعتمد حدة الفقر في أي بلد على عاملين أساسيين وهما: مستوى

الدخل القومي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل. وتزداد حدة الفقر عند أي مستوى من الدخل كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل.كذلك، تزداد حدة الفقر عند أي مستوى من عدالة التوزيع كلما انخفض مستوى الدخل.

لقد شهد عقد السبعينيات من القرن العشرين زيادة الاهتمام بمشكلات الفقرفي الأقطار النامية وبدأت محاولة كيفية قياس حدة الفقر بين الأقطار وضمن البلد الواحد من خلال تحديد ما يسمى بخط الفقر،أو الفقر المطلق، وذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى الدخل اللازم لإشباع ما يسمى بالحاجات الأساسية (Basic Needs) المتمثلة في الغذاء، والكساء، والسكن، من أجل ضمان توفير مستوى الكفاف (Subsistence Level) لأفراد المجتمع. والواقع أن تحديد مثل هذا المستوى يختلف من قطر لآخر، ومن سنة إلى أخرى في القطر ذاته، وذلك لاختلاف متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو أن مستوى الفقر في الأقطار النامية ما زال آخذاً في الازدياد من الناحيتين النسبية والمطلقة، وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها فشل السياسات الاقتصادية في معظم هذه الأقطار في معالجة القضايا الملحة للتنمية واستمرار ارتفاع معدلات نمو السكان بنسبة تتراوح بين 2%-3.5% سنوياً بالمقارنة مع أقل من 1% في الأقطار المتقدمة.

5-3 سوء التغذية

بالإضافة إلى انخفاض معدلات الدخل الفردي وزيادة ظاهرة الفقر، تعاني معظم الأقطار النامية من حالة سوء التغذية، المتمثل في النقص الكبير في السعرات الحرارية اللازمة لإدامة الحياة وتفشي أمراض سوء التغذية، لا سيما بين الأطفال دون الخامسة من العمر.فبالرغم من

التحسن الملحوظ الذي طرأ على الوضع الصحي في هذه الأقطار نتيجة للتحسن في خدمات الصحة الوقائية منذ عقد الستينيات.إلا أن معدل العمر المتوقع عند الولادة ما زال منخفضاً.فاستناداً إلى تقرير مؤشرات التنمية في العالم (World Development Indicators) ، الصادر عن البنك الدولي لسنة 2008.قدر هذا المعدل بحوالي 46 سنة في البلدان الأكثر فقراً (البلدان الأفريقية جنوب الصحراء)، مقارنة بنحو 63 سنة في الأقطار النامية الأخرى، وما يزيد عن 76 سنة في البلدان المتقدمة. أما معدلات الوفيات بين الأطفال فتبلغ حوالي 171 حالة وفاة لكل ألف طفل قبل بلوغ الخامسة من العمر في الأقطار الأكثر فقراً و87 حالة وفاة لكل ألف طفل في الأقطار النامية الأخرى، بالمقارنة مع سبعة حالات وفاة لكل ألف طفل في الأقطار المتقدمة. ويعزى تدهور الحالة الصحية في معظم الأقطار النامية بصورة رئيسة إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان، لا سيما في المناطق الريفية، من الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. فاستناداً إلي تقرير الأمم المتحدة العالمي الثاني عن تنمية الموارد المائية الصادر في شهر آذار / مارس 2006، فإن أكثر من مليار شخص مازالوا محرومين من المياه الصالحة للشرب، وحوالي 2.6 مليار شخص محرومون من المرافق الصحية، كما يتضح من الجدول (11-3) التالي:

جدول (11-3) : الحرمان الصحي في الأقطار النامية : 2006

	طبيعة الحرمان الصحي	المحرومون (مليون)
.1	عدم توفر الخدمات الصحية	800
.2	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	1,100
.3	عدم توفر المرافق الصحية	2,600
.4	الأشخاص الذين يعانون من الجوع	850
.5	الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	160

المصدر: UN Report (2006), Development of Water Resources

يتضح من الجدول أعلاه أن 800 مليون نسمة لا يحصلون على الخدمات الصحية و1,100 مليون نسمة لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب، و2,600 مليون نسمة، أو حوالي 51% من مجموع سكان الأقطار النامية لا تتوفر لديهم المرافق الصحية. كذلك، يقدر عدد الأطفال الذين يعانون من الجوع بحوالي 850 مليون طفل، وعدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بحوالي 160 مليون طفل. ومن أهم مؤشرات سوء التغذية معدل الاستهلاك اليومي من البروتينات، حيث يبلغ هذا المعدل في الأقطار المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية 97 غراماً في اليوم، بينما يتراوح بين 63 و48 و43 غراماً في كل من البرازيل، والهند وغانا على التوالي. كذلك، يبلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد من الحبوب حوالي 670 غراماً في الأقطار المتقدمة، بالمقارنة مع 185 غراماً في الأقطار النامية.

وتبرز هنا أهمية توفير المياه الصالحة للشرب باعتبارها من أهم المؤشرات الصحية، حيث أن المياه الملوثة وغير الصالحة للشرب تعتبر المصدر الرئيس لكثير من الأمراض التي تصيب الأطفال بصورة خاصة وأهمها الإسهالات الحادة . وتعتبر هذه الأمراض هي السبب الرئيس لأكثر من 35% من وفيات الأطفال في الأقطار النامية، حيث يقدر عدد الأطفال الذين يفارقون الحياة بحوالي ثلاثة ملايين طفل سنوياً. وتزداد حدة هذه المشكلة إذا ما علمنا أن الخدمات الصحية تتركز في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية. ويبلغ عدد الأطباء أقل من 5 أطباء لكل مائة ألف نسمة في الأقطار الفقيرة، بالمقارنة مع 210 طبيباً لكل مائة ألف نسمة في الأقطار المتقدمة. كما يعمل معظم الأطباء في مراكز المدن. فمثلاً 80% من الأطباء في الهند يعملون في مراكز المدن التي لا يتجاوز عدد سكانها عن 20% من مجموع السكان. أما في كينيا، فيوجد طبيب واحد لكل 672 نسمة في العاصمة نيروني، بينما يوجد طبيب واحد لكل 20 ألف نسمة في المناطق الريفية التي يقطنها أكثر من 85% من مجموع السكان.

أما فيما يتعلق بالإنفاق على المشروعات الصحية، فإن أكثر من 75% من الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية تتركزعلى المستشفيات في المناطق الحضرية، وبخاصة في مراكز المدن الرئيسة، بينما لا يتم تخصيص سوى مبالغ ضئيلة في مجال الصحة الوقائية في المناطق الريفية التي يقطنها غالبية السكان.

6-3 ارتفاع نسبة الأمية

بالرغم من الإنجازات الملموسة التي حققتها الكثير من الأقطار النامية في مجال توفير الخدمات التعليمية،وخاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي ومحاولة محو الأمية بين الكبار، فما زالت نسبة الأمية مرتفعة. فمثلاً، تبلغ نسبة الأمية في الأقطار الأكثر فقراً

أكثر من 46% من مجموع السكان، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 36% في الأقطار النامية الأخرى، و36% في الأقطار العربية، مقارنة بحوالي 0.5% في الأقطار المتقدمة. ويقدر عدد التلاميذ الذين يتركون الدراسة قبل إكمال مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بأكثر من 300 مليون تلميذ. وتنتشر ظاهرة الأمية بين كبار السن، حيث يقدر عددهم بأكثر من ألف مليون شخص، أكثرهم من الإناث حيث تبلغ نسبتهن نحو 60%. ويعيش أكثر من 75% من السكان الأميين في العالم في قارة آسيا وبخاصة في خمسة بلدان تعتبر من أكثر الأقطار اكتظاظاً بالسكان وهي: الصين، الهند، الباكستان، بنغلادش، وإندونيسيا.

ومن الملاحظ أن أغلب مناهج التعليم في الأقطار النامية لا تنسجم واحتياجات التنمية في هذه الأقطار وبخاصة في المناطق الريفية، حيث يغلب على هذه المناهج الطابع النظري بدلاً من الطابع العملي أو المهني لاسيما في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، مما يؤدي إلى هدر كبير في الموارد المحدودة أصلاً.

7-3 انخفاض الإنتاجية

بالإضافة إلى انخفاض مستويات المعيشة، تتسم الأقطار النامية بانخفاض إنتاجية العامل مقارنة بنظرائه في الأقطار المتقدمة. ويعزى انخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى مثل رأس المال وتخلف تقنيات الإنتاج. بالإضافة إلى النقص الكبير في خدمات الصحة والتعليم والتدريب، التي تسهم في تنمية رأس المال البشري.. ولأجل زيادة الإنتاجية لا بد من تعبئة المدخرات المحلية وزيادة الاستثمار لا في الأصول الثابتة فحسب، بل وفي مجال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وبخاصة التعليم المهني والتدريب من أجل زيادة المهارات الفنية والإدارية.

كذلك،لابد من تبني السياسات الاقتصادية الهادفة إلى توفير البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص وإجراء التغييرات المؤسسية اللازمة من أجل الاستفادة من الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن. وتشمل هذه التغييرات برامج الإصلاح الزراعي، والنظام الضريبي، والنظام المصرفي والائتماني، وإعادة تنظيم مؤسسات القطاع العام ونظام الخدمة العامة لضمان تحقيق درجة عالية من الكفاءة والنزاهة في العمل. كذلك، لابد من إعادة النظر في مناهج التعليم والتدريب وجعلها أكثر ملائمة وانسجاماً مع احتياجات التنمية.

وهناك علاقة مباشرة بين صحة العامل الجسمية والعقلية وبين مستوى إنتاجيته. حيث يؤدي سوء التغذية في مرحلة الطفولة إلى حدوث تأثيرات سلبية على النمو الجسمي والعقلي للأفراد. تسهم بدورها في تدني القدرات الإنتاجية للقوى العاملة وانخفاض مستويات الإنتاجية. كما يسهم انتشار الأمراض بين العمال في ارتفاع معدلات الغياب عن العمل، مما يتسبب في الفقد الكبير والحقيقي، الذي لا يمكن تعويضة لانقضاء وقت إنتاجه، في الناتج القومي.

كذلك، يمكن أن يعزى انخفاض إنتاجية العامل إلى ظاهرة الكسل أو اللامبالاة أو عدم وجود الشعور بالانتماء والولاء للوطن أو للمؤسسة. كذلك، فإن إيجاد الحلول الجذرية لكل الظواهر السلبية في أجواء العمل يعتبر بمثابة التحدي الحقيقي لمعالجة أسباب انخفاض الإنتاجية. وتأتي في مقدمة هذه الحلول تحسين ظروف العمل وتوفير الحوافز المادية والمعنوية للعمال وتمثيلهم في مجالس إدارات المؤسسات، التي يعملون فيها، وخلق الشعور بالمسؤولية لدى العمال لضمان التزامهم بضوابط العمل ومتطلبات زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل التكاليف، وبالتالي زيادة ربحية المؤسسات التي يفترض أن تنعكس على تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور. وقد يتم تحفيز العمال عن طريق تمليكهم

حصة من أسهم المؤسسات، من أجل خلق الشعور بالملكية لدى العمال وتعميق ولائهم وحرصهم على زيادة أرباح المؤسسات التي يعملون فيها.

ويمكن الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال في بعض الأقطار النامية، لاسيما الأقطار المصنعة حديثاً مثل كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان. كذلك، يمكن الاستفادة من تجربة اليابان الرائدة في مجال العلاقات الصناعية التي تستند إلى أسس اقتصادية واعتبارات اجتماعية وحضرية تحكم العلاقة بين إدارات المؤسسات ونقابات العمال بما يضمن استمرارية العمل بأقصى الطاقات الممكنة من جانب العمال ومدراء المؤسسات على حد سواء.

وأخيراً، لابد من التأكيد على أهمية توفير الحوافز المادية والمعنوية لجميع العاملين في مؤسسات القطاعين العام والخاص وتعميق شعور الانتماء والولاء لهذه المؤسسات من أجل تعبئة الطاقات البشرية لبذل أقصى الجهود الممكنة لزيادة الإنتاج. فكما يقول المثل القديم «يمكن أن تقود الحصان إلى بركة الماء إلا إنك لا تستطيع أن ترغمه على شربه». فقد تستطيع بعض الأقطار خلق الفرص الاقتصادية لتحسين الذات، مثل التعليم والتأهيل إلا أنه بدون وجود الأطر المؤسسية الملائمة ونظم الحوافز المادية والمعنوية لا يمكن لسياسات التنمية أن تنجح في تحقيق أهدافها.

8-3 ارتفاع معدلات نمو السكان

تعتبر معدلات نمو السكان في الأقطار النامية مرتفعة بصورة عامة، حيث تتراوح في المتوسط بين 2.5-1.9% سنوياً بالمقارنة مع0.5% سنوياً في الأقطار المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو السكان في بعض الأقطار النامية، كالصين قد انخفضت إلى 1.2% سنوياً

خلال الفترة 1975-2003، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 0.6% خلال الفترة 2003-2015، وذلك بعد أن بدأت منذ أوائل عقد الثمانينيات، في تطبيق إجراءات صارمة لتحديد النسل. كما انخفضت معدلات النمو السكاني إلى أقل من 1.6% سنوياً في كل من البرازيل، وتايلاند، والأرجنتين. بينما تبلغ هذه النسبة في بعض الأقطار الأفريقية، مثل كينيا، أكثر من 3% سنوياً وذلك، بسبب تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي تشجع على زيادة الإنجاب. والمشكلة بالتأكيد ليست في النمو السكاني المطلق، بل في نمو السكان بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج الحقيقي، الأمر الذي يتسبب في تراجع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي وبالتالي تدني مستوى رفاهية المجتمع. ويجب ألا نغفل حقيقة أن الزيادة السكانية هي مصدر الزيادة في القوى العاملة التي تمثل أحد الموارد الضرورية للإنتاج والنمو الاقتصادي. ولو أحسن استغلال الزيادة السكانية في زيادة الإنتاج لأسهمت الزيادة السكانية في تحقيق التنمية الاقتصادية.أما بالنسبة لمعدلات الوفيات، فبالرغم من انخفاضها بصورة ملحوظة خاصة بين الأطفال، بسبب تحسن الظروف الصحية والسيطرة على الأمراض الوبائية والمستوطنة، بفضل زيادة وتحسن مستوى خدمات الصحة الوقائية في معظم الأقطار النامية، إلا أنها ما زالت تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة. ووقد ساهم انخفاض معدل وفيات الرضع في الدول النامية، مع سرعة النمو السكاني في إحداث تغيرات في هياكلها السكانية، حيث أصبح الأطفال دون سن 15 سنة يشكلون حوالي 40% من مجموع السكان في هذه الأقطار، بالمقارنة مع حوالي 20% من مجموع السكان في الأقطار المتقدمة.

لا شك أن توفر وتحسن الرعاية الصحية وزيادة فرص التعليم والعمل المتاحة للإناث قد ساعد على انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال. كما

كان لتأخير سن زواج الفتيات الناتج عن التوسع في تعليم الإناث، وزيادة معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة، أثر ملموس على خفض معدل المواليد. وبالتالي انخفاض معدلات نمو السكان في الأقطار النامية.

4. ارتفاع معدلات البطالة

تعتبر ظاهرة سوء استغلال الموارد البشرية من أهم أسباب انخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية. وتتجسد هذه الظاهرة في شكلين:

الشكل الأول: هو الاستغلال غير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، أي أن الأفراد لا يعملون بطاقاتهم الكاملة خلال ساعات العمل اليومي، بالرغم من اشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية. وتوصف هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة (Disguised Unemployment)، والتي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر تقريباً. ومعنى ذلك أن مع غياب بعض العمال عن العمل في القطاع الزراعي يبقى مستوى الإنتاج الزراعي دون انخفاض، بل ربما ازداد الإنتاج في بعض الحالات.

أما الشكل الثاني: لظاهرة سوء استغلال الموارد البشرية، فيتمثل في البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) ، والتي تنتج عن المنافسة الأجنبية والتقدم التقني، وبسبب عدم التوافق بين قدرات العاطلين عن العمل والمهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة في بعض القطاعات. وبالرغم من عدم وجود أرقام دقيقة عن معدلات البطالة في الأقطار النامية، إلا أنها تقدر في المتوسط بين 15%-20 من قوة العمل الفاعلة.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة بالنسبة لخريجي المعاهد والجامعات يزيد عادة عن المعدل العام للبطالة في كثير من هذه الأقطار وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها استمرار السياسة التعليمية في نهجها التقليدي بتخريج أعداد كبيرة في التخصصات النظرية أو الأدبية التي تزيد عن حاجة سوق العمل. كما يسهم في ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات، عدم توفر الحوافز الكافية لتوجيه الطلبة بعد مرحلة التعليم الابتدائي نحو التعليم المهني والتقني من أجل اكتساب المهارات المطلوبة في سوق العمل، بالإضافة إلى النظرة الاجتماعية الخاطئة التي تحط من قدر خريجي التعليم المهني. وتزداد خطورة البطالة بصورة عامة في المدن الكبيرة نتيجة للهجرة المستمرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، بحيث أصبحت هذه الظاهرة تشكل مصدر قلق كبير من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الهدر الاقتصادي المتمثل في الفقد في الناتج القومي بسبب البطالة.

وتتطلب معالجة مشكلة البطالة تبني سياسات إنمائية تهدف إلى خلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب الزيادات السنوية المتسارعة في حجم القوى العاملة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة زيادة الإنفاق الاستثماري في استكمال مشروعات البنية التحتية وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات. ويتكامل مع ذلك الاستثمار في مجالات التعليم المهني والتقني وبرامج التدريب، وكذلك الاستثمار في مجالات البحث والتطوير، وتوفير الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة، وتوفير الحوافز الاقتصادية لتشجيع استخدام التقنيات التي تعتمد على العمالة المكثفة في الأقطار التي تعاني من الزيادة السكانية السريعة.

5. الاعتماد الكبير على الزراعة

تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين 25% من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية، و70% في شرق آسيا، و64% في جنوب آسيا، و86% في أفريقيا، بالمقارنة مع 5% في الأقطار المتقدمة، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 2% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي، فتتراوح بين 10% في أمريكا اللاتينية، و18% في شرق آسيا، و30% في جنوب آسيا و20% في أفريقيا، بالمقارنة مع 7% في بلدان أوروبا الغربية، وأقل من 3% في أمريكا الشمالية.

ويعزى السبب الرئيس لتركز السكان في القطاع الزراعي في معظم الأقطار النامية إلى حقيقة أن الأولوية بالنسبة للسكان في الأقطار منخفضة الدخل تكون لإشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء. ويتسم القطاع الزراعي في هذه الأقطار بانخفاض الإنتاجية، وذلك بسبب استخدام أساليب الإنتاج البدائية وعدم إعطاء القطاع الزراعي الأولوية في برامج التنمية،لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات الزراعية المتكاملة وتزويد المزارعين بالخدمات الضرورية لنجاح التنمية الزراعية.

أما فيما يتعلق بالاعتماد الكبير على الصادرات الأولية، فنجد أن الصادرات الأولية تشكل حوالي 70% من مجموع الصادرات، أي أن الصادرات الصناعية تشكل نسبة قليلة لا تتجاوز 30% من مجموع الصادرات، باستثناء عدد قليل من الأقطار التي توجهت إلى الصناعة حديثاً، بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة صناعياً. كذلك، تعتبر الصادرات الأولية المصدر الرئيس للنقد الأجنبي بالنسبة لمعظم هذه الأقطار، حيث تشكل حوالي 70% من إجمالي تدفقات النقد الأجنبي. وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن حصة الأقطار النامية، باستثناء الأقطار التي

اتجهت نحو الصناعة حديثاً. في التجارة العالمية آخذة بالانخفاض بصورة مستمرة. فقد انخفضت من حوالي 33% في سنة 1950 إلى حوالي 22% في سنة 1999 وإلى 20% في سنة 1999، وإلى حوالي 16% في سنة 2005.

6. التبعية الاقتصادية

لقد أسهم التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين الأقطار المتقدمة (بلدان الشمال) والأقطار النامية (بلدان الجنوب). ويتجسد تدهور القوة التساومية لبلدان الجنوب على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في زيادة هيمنة بلدان الشمال، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وكذلك في التحكم في شروط نقل التقنية والتدخل في توجيه سياسات المؤسسات الإنمائية الدولية لخدمة مصالحها السياسية. ومن الأمثلة على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على صندوق النقد الدولي لتقديم قرض بقيمة 10 مليار دولار إلى روسيا قبل فترة قصيرة من بدء الانتخابات الرئاسية فيها في شهر حزيران/ يونيو 1996، وذلك لضمان إعادة انتخاب بوريس يلتسن للمرة الثانية خوفاً من مجيء الأحزاب المعارضة لسياسات الانفتاح الاقتصادي والسياسي إلى سدة الحكم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل سارعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عقد الثمانينات إلى إحكام سيطرتها على المسرح الدولي وخاصة في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والتدخل السافر في الشؤون الداخلية لبعض الأقطار النامية "غير الصديقة" من خلال استخدام الضغوط الاقتصادية والسياسية والتقنية وحتى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضد هذه الأقطار. ومن الأمثلة على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتفي بالمقاطعة الاقتصادية

والسياسية التي تفرضها ضد كوبا منذ أكثر من أربعين سنة، بل لجأت في سنة 1996 إلى سن قانون لمقاطعة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كوبا، مما أثار موجة من الغضب من بعض الأقطار التي لها علاقات اقتصادية مع كوبا وفي مقدمتها كندا والمكسيك وكذلك بلدان المجموعة الأوروبية التي اعتبرت تنفيذ هذا القانون تدخلاً سافراً في السيادة الوطنية للدول وأعلنت عدم الالتزام بهذا القانون واللجوء إلى القضاء لمنع تطبيقه، مما أدى بالإدارة الأمريكية لتجميد العمل به.

لقد كان من نتائج التوزيع غير المتكافئ للقوة بين بلدان نادي الأغنياء وبلدان نادي الفقراء بروز دور العوامل الخارجية في إعاقة مسيرة التقدم الاقتصادي والتقني للبلدان الفقيرة، وذلك بهدف إبقائها تابعة للدول المتقدمة، بدلاً من زيادة الاعتماد على الذات. وأصبح النظام الاقتصادي العالمي الجديد بمثابة أداة تتحكم فيها الأقطار المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

7. محدودية المشاركة الشعبية

لا شك أن غياب المؤسسات الديمقراطية في معظم الأقطار النامية كان سبباً في حرمان الغالبية الساحقة من شعوب تلك الأقطار من المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على رفاهية المجتمع. كما أن وجود حكومات غير منتخبة بصورة شرعية ونزيهة، وعدم استقلالية القضاء، وعدم وجود صحافة حرة ومستقلة، وفي غياب منظمات المجتمع المدني، قد أدى إلى انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري بسبب غياب الرقابة الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية، وانعدام المسؤولية القانونية للحكام والتهاون في تنفيذ القوانين. وقد ساهم ذلك في المشكلات الاقتصادية المزمنة التي عانت منها الأقطار النامية والمتمثلة في الهدر الكبير في الموارد الاقتصادية

في الأقطار الغنية والتي تركز على الفردية وحب الذات والأنماط الاستهلاكية البذخية إلى الأقطار الفقيرة، وذلك من خلال العديد من القنوات، لا سيما وسائل الإعلام المرئية والتجارة الخارجية، بحيث أدت إلى تبديد نسبة كبيرة من النقد الأجنبي النادر في تلك البلدان الفقيرة لاستيراد السلع الاستهلاكية الكمالية. وقد أمتد التأثير الغربي حتى في مجال الخدمات الصحية، حيث اندفعت الكثير من الأقطار الفقيرة نحو تقليد الأقطار الغنية في تخصيص موارد مالية متزايدة لتوفير الخدمات العلاجية المتقدمة من خلال بناء أحدث المستشفيات المتخصصة في مراكز المدن لخدمة نسبة قليلة جداً من السكان على حساب توفير خدمات الصحة الوقائية التي تعتبر أقل تكلفة وأعلى مردوداً وأكثر ملاءمة مع واقع الأقطار الفقيرة التي يعاني سكانها، لاسيما في المناطق الريفية، من قلة أو غياب هذه الخدمات. كذلك، ينعكس سوء تخصيص الموارد الاقتصادية في هذه الأقطار في مجال الخدمات التعليمية، حيث غالباً ما نجد زيادة الإنفاق الحكومي لصالح التعليم العالي في مراكز المدن على حساب توفير فرص التعليم الأساسي للسكان، وخاصة في المناطق الريفية.

أسئلـــة للمراجعـــة

الفصل الأول

مفاهيم اقتصادية أساسية

الأسئلة المقالية

1. وضح ما المقصود بندرة الموارد؟ وقدم أمثلة توضح الموارد النادرة لكل من الطالب، ورب الأسرة.

2. لماذا يهتم الاقتصاديون بقرار الاختيار بين البدائل؟ ولماذا لا ينتج الاقتصاد كل ما يحتاجه أو يطلبه المجتمع؟ قدم مثالاً لقرارات الاختيار التي يتخذها كل من الفرد، ورب الأسرة، والحكومة.

3. ماذا تعني آلية السوق؟ وضح كيف يؤدي عمل الأسواق بحرية على تحقيق الكفاءة في الإنتاج.

4. فرق بين كل من المفاهيم التالية:

1. الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي
2. الاقتصاد المعياري والاقتصاد الإيجابي
3. السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية

الصواب و الخطأ:

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. مشكلة الندرة هي المشكلة الاقتصادية الرئيسة التي تواجه الأقطار الفقيرة فقط.

2. من اهتمامات الاقتصاد الكلي تلك التي تتعلق بتحديد العوامل المؤثرة على مستوى الدخل القومي.

3. الموارد الاقتصادية محدودة وكذلك احتياجات المجتمعات.

4. تطور النظرية الاقتصادية الكلية حدث خلال فترة الكساد الكبير 1929 - 1933

5. يتسم التطور في علم الاقتصاد بالديناميكية والتجديد المستمر.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. الاقتصاد المعياري

أ. يهتم بدراسة ما يجب أن يكون ب. يهتم بدراسة ما هو كائن

ج. يتعلق بالاقتصاد الصناعي د. جميع الإجابات السابقة غير صحيحة

2. دراسة الكيفية التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات الاقتصادية للمنشأة هي من اهتمامات

أ. الاقتصاد الكلي ب. الاقتصاد الجزئي

ج. الاقتصاد دولي د. الإجابتين (أ) و(ج) كلاهما صحيحة

3. يعتبر حدوث الكساد الكبير دليلاً على

أ.فشل النظرية الكينزية ب. فشل النظرية الكلاسيكية

ج.فشل التدخل الحكومي في الاقتصادية د. صحة توقعات النظرية الكلاسيكية

4. يهتم علم الاقتصاد بدراسة كل مما يلي ماعدا

أ.الظواهر الطبيعية ب. سلوك المستهلكين

ج.باقتصاديات الرفاهية د. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

5. الندرة مشكلة

أ.تواجه الفقراء فقط ب. تواجه الفقراء والأغنياء

ج.ليس لها حل د. الإجابتان (ب) و (ج) كلاهما صحيحة

الفصل الثاني
المشكلة الاقتصادية

الأسئلة المقالية

1.ما هي برأيك مبررات التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية؟

2.اذكر الفروض الأساسية لنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج.

3.ماذا يعني الإنتاج عند أي نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج بالنسبة للكفاءة في الإنتاج. وما هو دليلك على صحة إجابتك؟

4.ماذا تعني قاعدة الاختيار؟

5.بماذا يقاس النمو الاقتصادي؟ ماذا يحدث لرفاهية المجتمع إذا زاد السكان سنوياً بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادي؟ ولماذا؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة:

1. يؤدي النمو الاقتصادي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الداخل باتجاه نقطة الأصل.

2. كلما زاد الاستهلاك من سلعة معينة انخفضت منفعتها الحدية وارتفعت تكلفتها الحدية.

3. تقاس تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سلعة معينة بمقدار النقص في إنتاج سلعة أخرى.

4. يعزي سبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج للخارج إلى تزايد تكلفة الفرصة البديلة مع زيادة الإنتاج من أي سلعة.

5. ليس هناك فرق بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. جميع توليفات الإنتاج الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج

أ.يمكن إنتاجها ولكن دون تحقق الكفاءة ب. لا يمكن إنتاجها

ج.يمكن إنتاجها مع وجود موارد عاطلة د. يمكن إنتاجها بكفاءة

2. إذا أمكن زيادة إنتاج السلعة (أ) دون خفض إنتاج السلع (ب) . فمعنى ذلك أن هذا الاقتصاد

أ. كان يستغل موارده بكفاءة ب. لا يواجه مشكلة الفقر

ج.كان يستغل موارده بلا كفاءة د. قد تحرك على طول منحنى (PPF)

3. يعزي الميل السالب لمنحنى إمكانيات الإنتاج إلى

أ. زيادة التكلفة الحدية مع زيادة الإنتاج ب. زيادة الإنتاج مع زيادة العمل

ج. اختلاف إنتاجية وحدات الموارد د. ندرة الموارد

4. يؤدي النمو الاقتصادي إلى

أ. زيادة نسبة البطالة ب. التخلص من مشكلة الندرة

ج. انخفاض الاستثمار د. انتقال منحنى (PPF) إلى اليمين

5. تكلفة الفرصة البديلة للنمو الاقتصادي هي

1.زيادة التراكم الرأسمالي ب. التضحية بالاستهلاك الحالي

ج. التقدم التقني د. إمكانية زيادة الاستهلاك في المستقبل

الفصل الثالث

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

الأسئلة المقالية

1. ما هي المآخذ على استخدام الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية الاقتصادية للمجتمع؟

2. ما هي التحفظات على استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لقياس معدل التضخم؟

3. ما هو المقصود بالقيمة المضافة؟ وضح هذا المفهوم ببعض الأمثلة.

4. وضح لماذا لا تدخل المدفوعات التحويلية الحكومية في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

5. ما هي الضرائب غير المباشرة ؟ وما هو تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي؟ ولماذا؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة:

1. السلعة الوسيطة هي السلعة التي يتم إنتاجها من قبل منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لاستخدامها كأحد المدخلات لإنتاج سلعة معينة.

2. يتسبب الاحتساب المزدوج لقيم السلع الوسيطة في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لاحتساب قيم السلع الوسيطة لأكثر من مرة.

3. تحتسب المدفوعات التحويلية في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

4. يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

5. يمكن حساب الأجور الحقيقية بقسمة الأجور النقدية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. أي من الفقرات التالية تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل
   1. شراء وبيع الأسهم والسندات
   2. دخل الإيجارات
   3. شراء وبيع السلع المستعملة
   4. لا شئ مما سبق
2. أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي الذي يمكن قياسه بصورة مباشرة هو
   1. التقدم التقني
   2. تكوين رأس المال
   3. تحسن نوعية الموارد البشرية
   4. تحسن نوعية الموارد الطبيعية
3. يزيد الناتج القومي الإجمالي عن الناتج القومي الصافي بـ
   1. حجم الضرائب المباشرة
   2. المدفوعات التحويلية
   3. الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات
   4. إهلاك رأس المال الثابت
4. الدخل الشخصي المتاح يساوي
   1. الدخل الشخصي زائداً ضرائب الدخل
   2. الدخل الشخصي ناقصاً ضرائب الدخل
   3. الدخل الشخصي زائداً إيرادات الأسهم
   4. الدخل الشخصي ناقصاً المدفوعات التحويلية

5. مجموع القيم المضافة لجميع المراحل الإنتاجية لسلعة ما
   1. يقل عن سعر السلعة في السوق
   2. يزيد عن سعر السلعة في السوق
   3. يساوي سعر السلعة في السوق
   4. يؤدي إلى الاحتساب المزدوج

الفصل الرابع
البطالة والتقلبات الاقتصادية

الأسئلة المقالية

1. ما المقصود بالبطالة الدورية؟ ولماذا تعتبر من أكثر أنواع البطالة انتشاراً في الأقطار المتقدمة؟مع الإشارة إلى كيفية قياسها.
2. تتسم الإبداعات بعدم الاستمرارية، وبالتالي تؤدي إلى حدوث التقلبات في الاستثمار. حلل هذه العبارة.
3. اعتبر كينز أن التوقعات هي المصدر الأساسي للتقلبات الاقتصادية. حلل ذلك.
4. ما هي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للبطالة؟
5. كيف تقاس نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة؟ وما هي برأيك أسباب انخفاض نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل الفاعلة في الأقطار العربية؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. تعتبر التقلبات الاقتصادية سمة ملازمة لاقتصادات السوق.
2. تتسم مرحلة الركود الاقتصادي بوجود إنتاجية فائضة أو عاطلة.
3. تؤدي مرحلة الانتعاش الاقتصادي إلى انخفاض الأسعار.
4. يتسبب التقدم التقني في خفض معدل البطالة.
5. تعتبر البطالة الاحتكاكية ظاهرة صحية في اقتصاد يتسم بالحركة والنمو.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. تقاس قوة العمل الفاعلة بعدد السكان
   1. في سن العمل زائداً عدد السكان خارج سن العمل
   2. في سن العمل ناقصاً عدد السكان خارج سن العمل
   3. في سن العمل مضروب في معدل المشاركة في القوة العاملة
   4. ناقصاً عدد العاطلين عن العمل
2. إذا كان عدد السكان في سن العمل في الوطن العربي يبلغ 200 مليون وعدد العاملين يبلغ 130 مليون وعدد العاطلين عن العمل يبلغ 15 مليون. فإن قوة العمل الفاعلة تبلغ
   1. 200 مليون
   2. 145 مليون
   3. 130 مليون
   4. 15 مليون
3. تسمى البطالة في مرحلة الركود الاقتصادي
   1. بطالة احتكاكية
   2. بطالة دورية
   3. بطالة هيكلية
   4. بطالة مقنعة
4. تبدأ مرحلة الركود الاقتصادي عندما يبدأ ----- في الانخفاض
   1. الإنفاق الاستهلاكي

2.الاستثمار

3.الإنفاق الحكومي

4.الواردات

5. توجد هناك بطالة مقنعة في المنشأة إذا أمكن

1.خفض عدد العاملين دون نقص في الإنتاج

2.خفض عدد العاملين دون زيادة في الإنتاج

3.زيادة عدد العاملين دون زيادة الإنتاج

4.الإجابتين (أ) أو (ج)

الفصل الخامس

العرض الكلي والطلب الكلي

الأسئلة المقالية

1. ما هي العوامل المحددة لمستوى الطلب الكلي؟

2. أكتب دالة كينز للاستهلاك؟ ما هي العوامل المحددة لها؟

3. كيف تفسر العلاقة بين انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وحدوث الركود الاقتصادي؟

4. بالإضافة إلى نظرية كينز هناك نظريات أخرى تفسر السلوك الاستهلاكي للأفراد. ما هي هذه النظريات؟ وكيف يمكن تفسير التقلبات الاقتصادية في إطار كل منها؟

5. اشرح العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار وكيف يؤثر التغير في سعر الفائدة على حجم الاستثمار.وضح إجابتك بالرسوم البيانية.

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. تعتبر التوقعات من أهم العوامل المحددة للاستثمار.

2. يؤدي التضخم إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للمدخرات.

3. يتأثر الطلب المحلي بالتغيرات الاقتصادية العالمية.

4. عندما يكون الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل، يكون الادخار سالباً.

5. تتأثر العادات الاستهلاكية لذوي الدخول المنخفضة بالعادات الاستهلاكية لذوي الدخول المرتفعة.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. يتحدد العرض الكلي بالعوامل التالية ماعدا
   1. كمية الموارد البشرية
   2. كمية رأس المال
   3. الوارد من السلع الكمالية
   4. مستوى التقدم التقني
2. يعتمد الطلب الكلي على
   1. الأسعار
   2. التوقعات
   3. السياسات الاقتصادية الحكومية
   4. كل ما تقدم
3. يعتمد الإنفاق الاستهلاكي على
   1. معدل الفائدة الحقيقي
   2. الدخل المتاح
   3. الدخل المتوقع في المستقبل
   4. كل ما تقدم
4. يعتمد الاستثمار على العوامل التالية
   1. الكفاءة الحدية للاستثمار
   2. معدل الفائدة
   3. التوقعات
   4. كل ما تقدم

5. إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.7، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي 3,000 مليون دينار، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي
   1. 1,700 مليون دينار
   2. 2,700 مليون دينار
   3. 2,100 مليون دينار
   4. 3,300 مليون دينار

الفصل السادس

توازن الاقتصاد الكلي

الأسئلة المقالية

1. ما المقصود بمعامل رأس المال؟ وما هي أهميته في تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي؟

2. وضح برسم بياني كيف تحدث الفجوة التضخمية وكيف يمكن قياسها.

3. ما هو ا لتضخم الركودي؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى ظهوره ومتى؟

4. ما المقصود باقتصاديات جانب العرض؟ وما هي السياسات التي اتبعت لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم؟

5. وضح كيف يتحقق الدخل التوازني في اقتصاد مغلق من ثلاثة قطاعات واستثار مستقل، وضريبة نسبية على الدخل.

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. فكرة العرض يخلق الطلب جاء بها كينز.

2. حدث الكساد الكبير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

3. يقصد بمضاعف الإنفاق أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بما يتناسب والميل الحدي للاستهلاك.

4. حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح.

5. يكون معامل رأس المال أقل في الأقطار المتقدمة عما هو عليه في

الأقطار النامية.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. يعني التضخم الركودي جميع الحالات التالية ماعدا
   1. ارتفاع معدل البطالة
   2. انخفاض معدل التضخم
   3. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
   4. ارتفاع كل من معدل التضخم ومعدل البطالة في آن واحد

2. يقصد بالسياسات الاقتصادية لتحفيز العرض الكلي باقتصاد جانب العرض التي تشمل جميع الإجراءات التالية ماعدا
   1. تخفيض الضرائب على عائدات الاستثمار
   2. تخفيض أسعار الفائدة
   3. تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية
   4. زيادة الضرائب على عائدات الاستثمار

3. يعكس منحنى العرض في المدى البعيد (LAS)
   1. الناتج المحلي الإجمالي عند الاستخدام الكامل
   2. أقصى مستوى للناتج المحلي الإجمالي يمكن للاقتصاد تحقيقه في المدى القصير
   3. الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن إنتاجه عند ثبات مستوى الأسعار
   4. مستوى الناتج المحلي الإجمالي النقدي الذي يتعادل مع معدل البطال

4. إذا شهد القطر تحسن في تقنيات الإنتاج. فأي العبارات التالية تكون صحيحة
   1. ينتقل منحنى الطلب الكلي (AD) إلى جهة اليمين
   2. ينتقل منحنى العرض الكلي في المدى البعيد إلى جهة اليمين
   3. يزيد الناتج المحلي الإجمالي الكامن

4.(ب) و (ج) كلاهما صحيح

5. إذا كان الاقتصاد في توازن المدى البعيد. وتوقع رجال الأعمال بعض الخسائر في المستقبل. فأي التغيرات التالية يمكن أن تحدث في المدى القريب

1.انخفاض الناتج المحلي الحقيقي

2.زيادة في مستوى الأسعار

3.انخفاض معدل البطالة

4.زيادة معدل الاستخدام

الفصل السابع
النقود والبنوك

الأسئلة المقالية

1. ما الفرق بين استخدام المقايضة والنقود في المبادلات التجارية؟ وهل يمكن استخدام المقايضة في المبادلات الدولية في الوقت الحاضر؟ وكيف؟

2. هل تتأثر وظيفة النقود كمستودع للقيمة بارتفاع المستوى العام للأسعار؟وكيف يمكن للأفراد حماية مدخراتهم أثناء فترات التضخم؟

3. "تتحد قدرة البنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية (أو خلق النقود) بما يتوفر لديها من احتياطات فائضة". حلل هذه العبارة.

4. قد تلجأ بعض البنوك إلى الاحتفاظ باحتياطيات إضافية تتجاوز نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على الودائع. وضح لماذا تفعل ذلك وتحت أي الظروف؟

5. هل يمكن الادعاء بأن البنوك التجارية تميل إلى التشدد في سياستها الائتمانية في فترة الركود الاقتصادي والتساهل في فترة الانتعاش الاقتصادي. وبالتالي قد تسهم بذلك في زيادة حدة التقلبات الاقتصادية؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. ادخار النقود لأجل إنفاقها في المستقبل يمثل وظيفة النقود كوسيط للتبادل.

2. تميل البنوك التجارية إلى التوسع في منح التسهيلات في مرحلة الركود الاقتصادي.

3. تعتبر البطاقة الائتمانية التي تقدمها البنوك والشركات للأفراد نقوداً.

4. تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة مع ارتفاع معدل التضخم بصورة كبيرة.

5. تعتمد قدرة البنوك التجارية على خلق النقود على نسبة الاحتياطي القانوني فقط.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. من العوامل التي تحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية هي
   1. زيادة نسبة الاحتياطي القانوني
   2. تسرب نسبة من العملة خارج الجهاز المصرفي
   3. احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات إضافية تفوق نسبة الاحتياطي القانوني
   4. كل ما تقدم

2. الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية التي يمكن أن تمنحها البنوك هو
   1. حاصل ضرب الاحتياطي القانوني في المضاعف النقدي
   2. حاصل ضرب الاحتياطيات الفائضة في المضاعف النقدي
   3. الاحتياطيات الفائضة زائداً المضاعف النقدي
   4. الاحتياطي القانوني زائداً المضاعف النقدي

3. إذا كانت الاحتياطيات الجديدة لدى البنوك تبلغ 100 مليون دينار ونسبة الاحتياطي القانوني 5%. فإن الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية الإضافية التي يمكن أن تمنحها البنوك هو
   1. 900 مليون دينار
   2. 1,900 مليون دينار
   3. 00 مليون دينار

4. 95 مليون دينار

4. يمكن أن تساهم البنوك التجارية بصورة غير مباشرة في زيادة حدة التقلبات الاقتصادية من خلال
   1. تقليص التسهيلات الائتمانية في فترة الركود الاقتصادي
   2. زيادة التسهيلات الائتمانية في فترة الانتعاش الاقتصادي
   3. تقليص التسهيلات الائتمانية في فترة الانتعاش الاقتصادي
   4. (أ) و (ب)

5. تعتبر البنوك الإسلامية بديلاً منافساً للبنوك التقليدية وذلك لأنها
   1. توفر خياراً للتعامل المصرفي بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية
   2. تعطي عائداً مجزياً بالمقارنة مع البنوك التقليدية
   3. أصبحت واسعة الانتشار في الدول الإسلامية وغير الإسلامية
   4. كل ما تقدم

الفصل الثامن
البنك المركزي والسياسة النقدية

الأسئلة المقالية

1. وضح أهمية استقلالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة.

2. حلل كيف يمكن استخدام السياسة النقدية في معالجة مشكلة الركود الاقتصادي.

3. يعتبر تخفيض البطالة والتضخم النقدي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية. وضح كيفية تحقيق هذين الهدفين باستخدام منحنى فيليبس.

4. اشرح بإيجاز أهم العوامل التي يمكن أن تدعم الثقة في العملة الوطنية.

5. ما هي مبررات وضع الضوابط لتنظيم عمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية؟

الصواب والخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. معدل الخصم هو سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها.

2. تؤدي عملية بيع السندات الحكومية بواسطة البنك المركزي إلى انخفاض الطلب الكلي.

3. تخضع السياسة النقدية في معظم الأقطار النامية للبنك المركزي.

4. تقوم البنوك التجارية المعاصرة بإصدار العملة الوطنية.

5. يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم أهداف السياسة النقدية.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. عندما تقوم البنوك التجارية بشراء السندات الحكومية فإن القروض التي يمكن للبنوك تقديمها
   1. ستزيد بمقدار قيمة السندات
   2. ستنخفض بمقدار قيمة السندات
   3. ستنخفض بأضعاف قيمة السندات
   4. ستزيد بأضعاف قيمة السندات

2. أي من الإجراءات التالية من قبل البنك المركزي يمثل سياسة نقدية توسعية
   1. زيادة معدل الخصم
   2. تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني
   3. بيع السندات الحكومية
   4. تخفيض عرض النقود

3. يشتمل عرض النقد بمفهومه الضيق (M_2) على ما يلي باستثناء
   1. العملة في التداول
   2. ودائع تحت الطلب
   3. الودائع قصيرة الأجل
   4. البطاقات الائتمانية

4. تشتمل مهام البنك المركزي على ما يلي باستثناء
   1. إصدار العملة
   2. الإشراف على البنوك التجارية

3.تنظيم عرض النقود

4.قبول ودائع الجمهور

5. استناداً إلى منحنى فيليبس، يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى

1.انخفاض نسبة البطالة

2.ارتفاع نسبة البطالة

3.عدم تغير معدل البطالة

4.انخفاض معدل الفائدة

الفصل التاسع
السياسة المالية

الأسئلة المقالية

1. ما هي عناصر القوة والضعف في السياسة المالية؟

2. هل يجب على الحكومة تحقيق التوازن في الموازنة كهدف بحد ذاته؟ لما؟ أو لما لا؟

3. لماذا يعتبر هيكل الإنفاق الحكومي وليس حجم الإنفاق الحكومي فقط العامل المؤثر في فاعلية السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟ حلل ذلك مع بعض الأمثلة.

4. ما هي السياسة المالية الواجب إتباعها في كل من مرحلتي الركود والانتعاش الاقتصادي؟

5. متى يعتبر الدين العام عبئاً على الأجيال القادمة؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. تعتبر الضرائب التصاعدية وسيلة مهمة لإعادة توزيع الدخل القومي.

2. تؤدي زيادة الضرائب إلى انخفاض الدخول القابلة للإنفاق.

3. تستطيع الحكومة تمويل العجز في الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية.

4. تمثل زيادة الضرائب سياسة مالية توسعية.

5. يتحقق الفائض في الموازنة عندما تكون الإيرادات أقل من المصروفات الحكومية.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. تؤدي زيادة الضرائب على الدخول وأرباح الشركات إلى
   1. زيادة الاستثمار
   2. انخفاض الاستثمار
   3. زيادة الادخار
   4. زيادة النمو الاقتصادي

2. تستخدم السياسة المالية التوسعية
   1. في فترة الانتعاش الاقتصادي
   2. في فترة الركود الاقتصادي
   3. لمحاربة التضخم
   4. ليس أي مما تقدم

3. تستطيع الحكومة معالجة العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض من
   1. البنوك التجارية المحلية
   2. المنظمات المالية الدولية
   3. المنظمات المالية الإقليمية
   4. كل ما تقدم

4. من أهم وسائل السياسة المالية هي
   1. الضرائب والرسوم
   2. الإنفاق الحكومي
   3. معدل الفائدة
   4. (أ) و (ب)

5. من أهم مصادر الإيرادات الحكومية في الأقطار المتقدمة هي
   1. الضرائب على الدخول والأرباح
   2. الرسوم الجمركية
   3. ضريبة المبيعات
   4. ضريبة الإنتاج

الفصل العاشر
الاقتصاد الدولي

الأسئلة المقالية

1. ما هي الفوائد التي تعود على الاقتصاد من التجارة الحرة؟
2. لماذا تلجأ الكثير من الأقطار إلى حماية صناعاتها الوطنية من المنافسة الأجنبية؟ وما هي الانتقادات الموجهة إلى سياسة الحماية؟
3. كيف يمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؟ وما هي أكثر الوسائل فاعلية لتحقيق ذلك، لاسيما في الأقطار النامية؟
4. اشرح بإيجاز مبدأ الميزة النسبية.
5. ما المقصود بشروط التبادل التجاري؟ ولماذا تميل شروط التبادل التجاري لصالح الأقطار المتقدمة؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. تعني سياسة الإغراق بيع السلع في الأسواق الأجنبية بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها.
2. يقصد بسعر الصرف قيمة الوحدة من العملة الوطنية لدولة معينة بوحدات من عملة دولة أخرى.
3. يكون هناك فائض في الميزان التجاري إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات.
4. القطر الذي يحقق فائضاً في الميزان التجاري لابد أن يحقق فائضاً في ميزان المدفوعات.
5. يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. من أهم مساوئ القيود الحكومية على الواردات أن هذه القيود تؤدي إلى
   1. ارتفاع أسعار السلع المستوردة
   2. ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً
   3. انخفاض الصادرات المحلية وحدوث عجز في ميزان المدفوعات
   4. كل ما تقدم
2. يمكن لقطر معين معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق
   1. تخفيض سعر العملة المحلية
   2. تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية
   3. تقليل الواردات من السلع الكمالية
   4. كل ما تقدم
3. تؤدي رقابة الدولة على تحويل النقود إلى الخارج إلى
   1. ظهور السوق السوداء
   2. انخفاض حجم التجارة مع الأقطار الأخرى
   3. انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية
   4. (أ) و (ب)
4. تؤدي التجارة الحرة إلى
   1. تحقيق فائض في الميزان التجاري
   2. ارتفاع معدلات التضخم
   3. زيادة المنافسة وانخفاض أسعار السلع
   4. حماية الصناعة الناشئة

5.أي مما يلي يعكس إتمام عملية صادرات غير منظورة بالنسبة للاقتصاد

1.صادرات القطن

2.تحويلات العاملين المصريين في الخارج

3.عوائد السياحة

4.(ب) و (ج)

الفصل الحادي عشر
التنميـــة الاقتصاديـــة

الأسئلة المقالية

1. تعني التنمية « توسيع الخيارات لجميع أفراد المجتمع ». حلل هذه العبارة.

2. "يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً مهماً إلا أنه غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل" ناقش هذه العبارة.

3. كيف تفسر المسئولية الدولية والمحلية تجاه ظاهرة التخلف الاقتصادي؟

4. حلل بإيجاز أثر التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية التي حدثت منذ أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي على الأقطار النامية.

5. هل تعتقد أن العولمة ستؤدي إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل العالمي؟ ولماذا؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

2. تعني البطالة المقنعة وجود نسبة من الأيدي العاملة غير مستغلة استغلالاً كاملاً.

3. تشكل الصادرات الصناعية نسبة كبيرة من صادرات الأقطار النامية.

4. يعتبر الإنفاق على التعليم والتدريب أفضل السياسات الاقتصادية لمعالجة مشكلة الفقر.

5. تؤدي زيادة نسبة الإناث في سوق العمل إلى انخفاض معدلات نمو السكان.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. تشير توقعات نمو السكان في العالم في سنة 2025 إلى أن الفجوة بين المستوى المعيشي لسكان الأقطار المتقدمة والأقطار النامية
   1. ستبقى ثابتة
   2. ستتقلص بسرعة
   3. ستتقلص تدريجياً
   4. ستزداد اتساعاً

2. أي من السياسات الاقتصادية التالية تعتبر غير مقبولة بالنسبة للأقطار النامية
   1. الاستثمار في البنى التحتية
   2. تشجيع المواطنين على الادخار
   3. زيادة الاستثمار في التعليم
   4. تخصيص نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية للإنفاق العسكري

3. تبلغ نسبة الأمية بين الكبار في العالم العربي
   1. أقل من 20%
   2. أقل من 30%
   3. أعلى من 40%
   4. أعلى من 70%

4. تبلغ نسبة سكان الأقطار النامية من مجموع سكان العالم أكثر من
   1. 50%
   2. 60%
   3. 70%
   4. 80%

5. تعزى ظاهرة الحلقة المفرغة للفقر إلى الأسباب التالية ماعدا
   1. انخفاض الدخل الفردي
   2. انخفاض الاستثمار
   3. انخفاض نمو السكان
   4. انخفاض الإنتاجية

الإجابات الصحيحة

الفصل الأول المفاهيم الاقتصادية الأساسية	
صواب (ص)، خطأ (خ)	الاختبار المتعدد
1. (خ)	1. (أ)
2. (ص)	2. (ب)
3. (خ)	3. (ب)
4. (خ)	4. (أ)
5. (ص)	5. (د)

الفصل الثاني المشكلة الاقتصادية	
صواب (ص)، خطأ (خ)	الاختبار المتعدد
1. (خ)	1. (د)
2. (ص)	2. (ج)
3. (ص)	3. (د)
4. (ص)	4. (د)
5. (خ)	5. (ب)

الفصل الثالث الحسابات القومية	
1. (ص)	1. (ب)
2. (ص)	2. (ب)
3. (خ)	3. (د)
4. (خ)	4. (ب)
5. (ص)	5. (ج)

الفصل الرابع الاستخدام الكامل والبطالة	
1. (ص)	1. (ج)
2. (ص)	2. (ب)
3. (خ)	3. (ب)
4. (خ)	4. (ب)
5. (ص)	5. (د)

الفصل الخامس العرض الكلي والطلب الكلي	
1. (ص)	1. (ج)
2. (خ)	2. (د)
3. (ص)	3. (د)
4. (ص)	4. (د)
5. (ص)	5. (ج)

الفصل السادس توازن الاقتصاد الكلي	
1. (خ)	1. (ب)
2. (خ)	2. (د)
3. (ص)	3. (أ)
4. (ص)	4. (د)
5. (ص)	5. (أ)

الفصل السابع النقود والبنوك	
1. (خ)	1. (د)
2. (خ)	2. (ب)
3. (خ)	3. (ب)
4. (ص)	4. (د)
5. (خ)	5. (د)

الفصل الثامن البنك المركزي والسياسة النقدية	
1. (خ)	1. (ج)
2. (ص)	2. (ب)
3. (ص)	3. (د)
4. (خ)	4. (د)
5. (ص)	5. (أ)

الفصل التاسع السياسة المالية	
1. (ص)	1. (ب)
2. (ص)	2. (ب)
3. (ص)	3. (د)
4. (خ)	4. (د)
5. (خ)	5. (أ)

الفصل العاشر الاقتصاد الدولي	
1. (ص)	1. (أ)
2. (ص)	2. (د)
3. (خ)	3. (د)
4. (خ)	4. (ج)
5. (خ)	5. (د)

الفصل الحادي عشر التنمية الاقتصادية	
صواب (ص)، خطأ (خ)	الاختبار المتعدد
1. (خ)	1. (د)
2. (ص)	2. (د)
3. (خ)	3. (ج)
4. (ص)	4. (د)
5. (ص)	5. (ج)

الناشر
مركز المعرفة
للاستشارات والخدمات التعليمية

Al-Marifa Centre
For
Consulting and Educational Services
www.almarifa.com

الاقتصاد الكلي
الطبعة الثانية 2010
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة: د. ع. 6228 / 2007
رقم الناشر الدولي: ISBN:978-99901-06-65-7

صدر عن المركز الكتب التالية:

1. مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي. الطبعة الأولى. 2005
2. اقتصاديات التنمية والتخطيط. الطبعة الأولى. 2007
3. مبادئ الاقتصاد الجزئي. الطبعة الأولى. 2007
4. مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الاولى. 2007
5. اقتصاديات النقود والبنوك. الطبعة الأولى 2008
6. الاقتصاد الجزئي. الطبعة الثانية. 2009

سيصدر عن المركز الكتب التالية:

1. دراسات جدوى المشروعات الخاصة والعامة
2. الاقتصاد الدولي : التجارة والتمويل
3. المالية العامة